" التنمية السياسية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ودور الجامعة في تدعيمها "

د/ أسياد محمد محمد عوض

• **المقدمة**:

استشعر العالم كله أهمية وحيوية الشباب في أعقاب ثورة مايو ١٩٦٨م بفرنسا حين رفع الشباب علي جدران جامعة السربون شعارا مؤداه الثورة البرجوازية ثورة قانونية، والثورة البروليتارية ثورة اقتصادية، والثورة الفرنسية ثورة نفسية ثقافية[١] ومن حق الطالب الجامعي أن يعيش ويمارس أجواء من الحرية الاجتماعية والسياسية والفكرية، كأن يكون عضوا في حزب سياسي، ويعبر عن وجهة نظره بحرية في القضايا السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع كحرية الرأي والتعبير، ولا شك أن تطوير وإصلاح التعليم العالي يساهم مساهمة فاعلة في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[٢]

ويعد قطاع الشباب بصفة عامة الثروة الحقيقية لأى مجتمع من المجتمعات إذا أحسن استغلاله حيث إنهم يمثلون أهم قطاعات المجتمع إلى جانب كونهم شريحة اجتماعية تشغل وضعا متميزا في بنية المجتمع، وشباب الجامعة بصفة خاصة يمثلون شريحة خاصة وهامة داخل قطاع الشباب حيث يساهمون في تكامل عملية البناء في المجتمع بالإضافة إلى أنهم يعدون نخبة منتقاة من الشباب الذين أتيحت لهم فرص الحصول على معارف وخبرات في مختلف العلوم والفنون لم تتح لغيرهم ممن في مثل سنهم إلى جانب ما يمتازون به من حيوية ونشاط تؤهلهم لأن يكونوا إحدى القوى السياسية الفعالة عند ممارستهم للعمل السياسي الذى ينبغي أن يتمرسوا على أدائه. لذلك يجب العناية والاهتمام بهذه الفئة من الشباب وتربيتهم وإعدادهم جيداً وبصورة متكاملة حتى يكتمل نضجهم ويمكن استغلال طاقاتهم فيما بعد لصالح المجتمع [٣]

ولقد عززت ثورة ٢٥ يناير من دور المجتمع المدني المصرى فى الحياة السياسية وفى مساندة جهود تطوير المجتمع وتحقيق التنمية بأبعادها الاجتماعية

---

١ سناء الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢، ص١١٢.

(2)See:-

- Higgs, Philip (2004) Education responsibility: possibilities of a Derridian text for university education. Perspective in Education, Vol.22, No.1 p27-40 (Mar)

- Gunasekara, chrys(2004) The third role of Australian universities. Journal of higher education policy and management. Vol. 26, No.3. November,p142.

- Daxner, Michael &Smith, Hoke (2010) Relationships between the state and the university. Eric, ED 343504.

٣ صفاء محمد علي أحمد، الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة، (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥.

والاقتصادية المختلفة وتعزيز وعي المواطن بحقوقه وواجباته فى إطار من الشفافية والديمقراطية وحرية المشاركة للجميع. كما أكدت على أن الانفراد باتخاذ القرارات يتعارض وأبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان وأن المشاركة الفاعلة لمختلف التيارات السياسيةٍ هي المنهج السليم والأمثل للنهوض بجميع المصريين وشعوب المنطقة تحقيقا لأسمى المبادئ الواردة فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة حول الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

ولعل إيمان وتمسك شباب ثورة ٢٥ يناير بأهمية الشراكة فى بناء الوطن كان دافعا لهم بالقضاء على الخوف، والاعتزاز بالنفس والتراحم والتعاون والتكاتف صفا واحدا ضد الانفلات من القانون المتمثل فى أجهزة الشرطة وأمن الدولة والتى بدورها ارتكبت من خلالها العديد من الجرائم الجنائية التى يُعاقب عليها القانون الدولى وقانون العقوبات المصرى رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، إلا أن قانون الطوارئ قد سمح بمخالفة ذلك مما أثار الغضب على النظام السياسى المصرى من القمة الى القاع[٤].

والثورة المصرية بحكم طبيعتها وبحكم ميزان القوى ومستوى وعى جماهيرها وطبيعة الشعارات التى رفعتها هى ثورة سياسية تستهدف التخلص من نظام القهر والاستبداد وإقامة نظام ديمقراطى، وهو ما لخصته الجماهير فى شعارات "تغيير، حرية، عدالة اجتماعية.

وتقع مسئولية التربية والإعداد هنا على عاتق الجامعة باعتبارها أهم وسيط من وسائط التربية إلى جانب إنها أهم المراحل التعليمية التي يمر بها الفرد في حياته حيث تلعب دورا هاما وحرجا في المساهمة بشكل كبير في تكوين شخصية الفرد وصقلها بل تحديد ملامحها العامة وبخاصة بعد أن تغيرت النظرة لوظيفة الجامعة التي "لم تعد قاصرة على البحث في المعرفة ونقلها بل أصبح ينظر إليها على أنها مركز لخدمة المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث والقيم الرفيعة وتنمية المهارات المتعلقة بحرية التعبير، النقد الفكري، والمناقشة، وكذلك رعايته رعاية متكاملة من جميع الجوانب[٥]"

والجامعة إلى جانب تزويد طلابها بالمعلومات والمعارف لإعدادهم للمهن المختلفة تسهم أيضا في تنمية وعيهم في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفنية والسياسية بالإضافة لتنمية حرية الرأى والمشاركة والشعور بالإنتماء وهنا يكمن دور البحث العلمى في مناقشة قضايا ومشكلات

---

[٤] نصر محمد محمود: فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية الكفايات المهنية والانعكاسات التربوية لثورة ٢٥ يناير علي مراكز الشباب دورها في تعزيز قيم المواطنة، المجلة التربوية، العدد الثلاثون، يوليو، ٢٠١١م، ص٢٥٦.

[٥] نوال حلمي مرسي عطية: دراسة للأنشطة الطلابية في الجامعة ودورها في تثقيف الطلاب، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ص ١٠٥، ١٠٦

الشباب باعتبارها ضرورة ملحة لإعدادهم لأن يصبحوا مواطنين صالحين باعتبارهم عماد الأمة بعد خروجهم للحياة العامة لذا يجب تنمية وعيهم بصفة عامة في مختلف المجالات وبخاصة الوعي السياسي الذى وصل لدرجة من النضج في فترة السبعينات والثمانينات أدت لإفراز كثير من الشخصيات السياسية البارزة،أما الآن فتشير العديد من الدراسات والبحوث في مجال التربية السياسية إلى " وجود ضعف وانخفاض في مستوى الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى الشباب وبخاصة شباب الجامعة في مصر"[٦] "وعدم إقبالهم على المشاركة في الحياة السياسية بل انعدام معرفتهم بالقضايا السياسية والأحزاب وأهدافها وبرامجها وندرة الانضمام إليها إلى جانب انخفاض الثقافة السياسية لديهم[٧]""وزيادة الإحساس بالاغتراب والسلبية واللامبالاة وانخفاض الإحساس بالانتماء والولاء للمجتمع[٨]" "الأمر الذى أدى إلى عزوفهم عن المشاركة في الحياة السياسية العامة للمجتمع بالرغم من أن النظام المصرى يحمل الطلاب وغيرهم ممن بلغوا سن الثامنة عشرة المسئولية في المشاركة السياسية وبخاصة التصويت السياسي كما أقره الدستور المصرى" [٩] كذلك تؤكد الدولة ضرورة أن يكون للشباب دور في القضايا السياسية للمجتمع وضرورة إشراكهم في المواقع القيادية وعملية اتخاذ القرار[١٠] وذلك ما أكدته أيضا الصحف ووسائل الإعلام مؤخرا وبخاصة أن "المشاركة السياسية تجعل الفرد أقل اغترابا وأكثر وعيا وانتماءً وتوجها وانبساطية"[١١] غير أن غياب الوعي السياسي قد أدى إلى وجود نوع من الفراغ السياسي وانخفاض مستوى المعرفة السياسية "وعدم الاكتراث بما يجري على أرض الوطن وانحسار الفكر وعدم إدراك قضايا الوطن وقضايا العالم الإدراك الصحيح"[١٢] بل ظهور بعض السلوكيات غير المرغوب فيها بالإضافة لوجود بعض مظاهر عدم الإنتماء التي تبدو في إهمال الممتلكات العامة في الشوارع والمواصلات والهجرة الخارجية للغالبية[١٣]

---

[٦] السيد سلامه الخميسي: التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ ١٩٥٢، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١، ص ١١.

[٧] إميل فهمى شنودة : التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كلية التربية، دراسة ميدانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص٥٠.

[٨] حنان مصطفى محمد كفافي: التنمية السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص ص٨، ٩.

[٩] حنان مصطفى محمد كفافي: التنمية السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية، محمد رمزي الشاعر: الوجيز في القانون الدستوري، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٢، ٥.

[١٠] جريدة الأخبار الصادرة بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٩، العدد ٤٨٣٥، ص ٥.

[١١] طارق محمد عبد الوهاب حمزة: سيكولوجية المشاركة السياسية، دراسة نفسية مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسيا، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص٩٣

[١٢] عبد الهادي محمد والي: المجتمع والسياسية، د. ن، ٢٠٠١، ص٩١

[١٣] حنان مصطفى محمد كفافي: مرجع سابق، ص ٨

وترجع أهمية دور التعليم العالي والجامعي إلى أنه يتناول شريحة خطيرة من شرائح التكوين الاجتماعي هي الشباب وهو ما يضاعف مسئولية الجامعة ويحتم عليها تحديد أهدافها وفلسفتها في تشكيل وتقويم هؤلاء الشباب حتى يمكنهم مواجهة المتغيرات المتلاحقة بكفاءة واقتدار[١٤]

ولقد ساعدت عدة عوامل علي ازدياد حاجتنا للتمية السياسية كإحدى الوظائف الرئيسة للنظم السياسية المعاصرة في العصر الحديث، ومنها: "تباين واختلاف النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول مما يترتب علي ذلك اختلاف في القيم الخاصة بكل دولة، وسعي كل منها إلى الحفاظ علي القيم التي هي إحدى أهداف التنمية السياسية، ودفع مواطني الدولة نحو التكامل والولاء للجماعة القومية العليا، وعدم التشبث بالولاءات الفرعية، والبعد عن التجزئة، ووضع برامج فكرية وتربوية ودينية تساعد علي التقريب بين مواطنيها، وهكذا يصبح خلق الولاء للجماعة القومية الكبرى أحد أهداف التنمية السياسية وبرامجها، وتقريب الرؤية الإيجابية المتبادلة، وخلق التفاهم بين أبناء هذه الدول، فالتفاهم والمعرفة المتبادلة يساعدان علي التقريب بين المواطنين، كما يؤدي ذلك إلى ربطهم بالسلطة المركزية، ونشر القيم والمعتقدات التي تروج لها الدولة عن طريق وسائل الإعلام ومواجهة القيم التي لا تميل الدولة إليها "[١٥] ولعل ثورة ٢٥ يناير تتطلب أبعادا جديدة من قبل المؤسسات المجتمعية ومن هذه الأبعاد مراجعة الأهداف التربوية واستحداث آليات للتفعيل الحقيقى للتنمية السياسية، بغية التوجه نحو جعل هذه المؤسسات مؤسسات لتغيير الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع، فضلا عن ضرورة تغيير اتجاهات الشباب وأنماط تفكيرهم من خلال تزويدهم ببعض المعلومات والخبرات والمهارات الجديدة، والتي تثري لديهم أساسيات التنمية الشاملة.

ويعد إنماء الوعي السياسي لدى الشباب من خلال المؤسسات التعليمية الملتحقين بها من أهم أهدف تلك المؤسسات خاصة الجامعية منها. حيث تهدف تلك المؤسسات إلى خدمة المجتمع وإمداده بما يحتاج إليه من قوة بشرية تتبنى سياسته، وحيث إن هدف التعليم هو تنمية الإنسان تنمية شاملة فإن من الضروري الاهتمام بالثقافة السياسية لدى الأفراد باعتبارهم أحد مكونات التنمية الشاملة للإنسان وبخاصة إن عدم التثقيف السياسي قد يؤدي إلى الإنحراف وعدم الولاء للمجتمع مما يسهل وقوع الفرد فريسة لمؤثرات خارجية قد تسخره في هدم المجتمع وتخريبه.

- **مشكلة الدراسة**:

المجتمع المصرى يمر فى المرحلة الراهنة بعملية تحول اقتصادى واجتماعى وسياسى، تستهدف إرساء الحياة الديمقراطية وتعميق ممارستها لدى المواطنين،

---

[١٤] سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩، ص ص ٣١، ٣٢

[١٥] سلوى العوادلى: دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص١١

ونتيجة لما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج تشير إلى ضعف الوعي والتنمية السياسية لدى الشباب، وفي ظل الأوضاع التي شهدتها مصر وما أفرزته ثورة الخامس والعشرين من يناير من متطلبات خاصة في الجانب السياسي، وبما أنه بإمكان الجامعة أن تقوم بدور أساسي ورائد في تحقيق التنمية السياسية للطلاب، فإن الدراسة الحالية تسعى للكشف عن التنمية السياسية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ودور الجامعة في تدعيمها.

- **أسئلة الدراسة**:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير والآثار السياسية المترتبة عليها؟
- ما المقصود بالتنمية السياسية وما وظائفها ومقوماتها ؟
- ما دور الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها؟

- **أهداف الدراسة**:

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير والآثار السياسية المترتبة عليها.
- بيان المقصود بالتنمية السياسية وتحديد وظائفها ومقوماتها.
- توضيح دور الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها.

- **أهمية الدراسة**:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلى:

- الأهمية الكبرى للشباب الفاعل فى المجتمع، باعتباره عنصراً أساسياً فى إحداث التنمية الشاملة.
- إبراز الدور المؤثر للجامعات في عملية التنمية السياسية.
- التنمية السياسية أصبحت مطلبا عالميا ملحا وعلى الجامعات أن تمارس دورها الريادي المأمول في هذا المجال.
- يأتي تناول هذا الموضوع فى سياق تداعيات ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من أحداث وما يترتب عليها من متطلبات التنمية السياسية لشرائح المجتمع المختلفة خاصة الشباب.
- المساهمة في زيادة الوعي السياسي للشباب ومعرفتهم بقضايا أمتهم وحضهم على المشاركة السياسية.

- **منهج الدراسة**:

تستخدم هذه الدراسة "المنهج الوصفي" للوقوف على التنمية السياسية ودور الجامعات المصرية في تدعيمها لدى طلابها، والدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعة في الممارسة والتطبيق لهذا الأمر.

- **حدود الدراسة**:

- الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة دور الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها في ضوء تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير.

◄◄ الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تناول قضية التنمية السياسية والكشف عن دور الجامعات المصرية في تدعيمها لدى طلابها خاصة في ظل تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير.

• **مصطلحات الدراسة**:

• **الثورة**:

هي فعل شعبى واسع يحدث عندما ترفض الجماهير أن تعيش كما فى السابق، وتعجز الطبقة الحاكمة عن الاستمرار فى الحياة بنفس الطريقة، ويأتى أى حدث مفجر فى ذلك المناخ ليشعل فتيل الثورة. الثورة هى المزاج الجماهيرى أو السيكولوجيا الاجتماعية عندما يصل الرفض الجماهيرى والاستعداد للتضحية إلى المستوى الذى يتقدم ويكسر كل العوائق لكى يسقط النظام القديم مهما كانت التضحيات[١٦].

وتعد ثورة ٢٥ يناير أول ثورة مصرية يثور فيها الشعب ضد حاكمه الوطني، وهى ثورة سلمية شعبية هدفها وقف الفساد المجتمعى فى شتى المجالات والتوجه نحو الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية، واحتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة.

• **التنمية السياسية**:

يعرفها سمير خطاب وآخرون بأنها "عملية تعلم يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجيهات، وهى من المنظور الاجتماعى بمثابة السبيل إلى الإبقاء على أو تغيير الثقافة السياسية"[١٧].

هي رفع قدرات الجماهير نحو إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحراجا لكرامة الإنسان ومطالبه، هذا إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع"[١٨] وهو التعريف الذي تتبناه الباحثة في الدراسة الحالية.

• **الدراسات السابقة**:

في حدود اطلاع الباحثة لم تعثر على أي دراسة تناولت قضية التنمية السياسية لدى شباب الجامعات المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ولكن وجدت العديد من الدراسات التي تعرضت لقضية التنمية السياسية ودور المؤسسات المختلفة في تدعيمها تعرض لبعض منها بالترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

---

[١٦] خليل، محمد حسن: ثورة ٢٥ يناير الواقع وآفاق المستقبل، الحزب الاشتراكي المصري، ٢٠١١م، ص٢٨.

[١٧] سمير خطاب: التنمية السياسية والقيم، إتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٤٠

[١٨] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص٢٨٨.

١- دراسة السيد سلامة الخميسي [١٩] ١٩٨١

استهدفت الدراسة التعرف على واقع التربية السياسية للشباب في الجامعات المصرية والتعرف على أهم المتغيرات والظروف العالمية والمحلية المؤثرة على شباب الجامعات، وهل تختلف باختلاف الجنس ونوع الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهجين التاريخي و الوصفي وقد صمم الباحث استبانه للطلاب، وطبقت الدراسة على عينة من ٧٧٠ طالب وطالبة من جامعة الإسكندرية، وكان من أهم نتائجها: انخفاض الوعي والمشاركة السياسية لدى أفراد العينة، أن شباب الجامعات لا يرضون عن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، عجز مؤسسات التربية السياسية في مصر منذ عام ١٩٥٢ عن أن تملأ الفراغ السياسي لدى شباب الجامعات، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في الوعي السياسي والمشاركة السياسية لصالح الطلاب، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الكليات النظرية والعملية في الوعي السياسي والمشاركة السياسية لصالح الكليات النظرية.

٢- دراسة سعد إبراهيم جمعة [٢٠] ١٩٨٤

ترى الدراسة أن جيل الشباب يمر بأزمة تظهر في الشعور العميق برفض الكثير من أبعاد الواقع الذى يعيشونه، إذ لا يستطيعون التعايش معه، لأن الواقع لم يعد يمثل آمالهم الطموح وأنطلاقا من ذلك استهدفت الدراسة اختبار صحة او خطأ فرضين أساسيين هما: المشاركة السياسية ليست مجرد القيام بدور رئيس في صنع القرار السياسي بل تمتد إلى القيام بأدوار أخرى في العمليات المجتمعية التي تؤثر وتتأثر بالعملية السياسية، دور المؤسسات والتنظيمات السياسية ليس مجرد إطار تتم من خلاله المشاركة السياسية ولكنه يفسر مستوى تلك المشاركة، واستخدمت الدراسة الأسلوب التكاملي الذى أعتمد على المنهج الكمي والكيفي فمن حيث المنهج الكمي استعان الباحث بطريقة المسح الاجتماعي ومن حيث المنهج الكيفي استخدم الباحث طريقة تحليل المضمون وكذلك استعان بأسلوب الملاحظة بدون المشاركة وكذلك صمم استبانة، وطبقت الدراسة على (١٥٠) طالبا وطالبة في خمسة أقسام بكلية الآداب جامعة القاهرة، وكان من أهم نتائجها أن: هناك حذر شديد من جانب الطلاب وآبائهم فيما يتعلق بالاشتراك في انتخابات اتحاد الطلاب، الأسباب الأسرية تعوق مشاركة الطلاب في عمليات صنع القرار في الأنشطة، الطلاب الذين يدرسون بأقسام الدراسات الإنسانية تزيد بينهم نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات والترشيح في اتحاد طلاب الجامعة عن الأقسام الأخرى، النظام التعليمي الحالي لا يهدف إلى تنمية الروح الديمقراطية لدى الطلاب ولا يساعد على المشاركة في العمل السياسي داخل الجامعة وخارجها.

---

[١٩] السيد سلامة الخميسي: التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ ١٩٥٢، مرجع سابق، ١٩٨١

[٢٠] سعد إبراهيم جمعه: الشباب و المشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٤

٣- دراسة أحمد عبد العال الدردير (١٩٩٢)[٢١]

استهدفت الدراسة الحديث عن دفع الشباب نحو المشاركة السياسية عن طريق الانضمام إلى الأحزاب السياسية الموجودة علي الساحة المصرية، وإزالة العوائق من طريقهم نحو عملية الانضمام والتصويت في الانتخابات المحلية والبرلمانية، وبث الثقة في نفوس الناس بعيدا عن اليأس من عملية التغيير، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح على عينة من شباب محافظة سوهاج، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يلي: عدم ثقة الشباب في عملية الانتخابات وذهاب أصواتهم إلى أناس علي غير إرادتهم، يؤثر المستوي التعليمي للشباب علي عملية المشاركة السياسية، يؤثر المستوي الاقتصادي علي المشاركة السياسية، تؤثر القبلية علي الانتخابات البرلمانية وغيرها من الانتخابات.

٤- دراسة أمانى الجوهرى (٢٠٠٤)[٢٢]

سعت الدراسة للتعرف على العوامل التى تؤدى إلى انفصال الفرد عن نظامه السياسى، بقصد التعرف عليها ثم محاولة تخفيفها ثم القضاء عليها تدريجيًا، وقد اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان لتقييم رضا المواطنين عن أداء الحكومة فى التعليم، ولقياس درجة اغترابهم، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (٤٢٨) مبحوثًا شملت (٣٤١) طالبًا فى الصف الثالث الثانوى، ثم (٨٧) معلمًا، كما أن الدراسة اعتمدت على المنهج التحليلى، وكان من أهم نتائج الدراسة: ارتفاع درجة الاغتراب السياسى بين جميع مفردات العينة، كذلك وجود شعور سائد بين أفراد العينة بالعجز وعدم القدرة على التأثير فى سياسة الحكومة، كذلك وجود أزمة عدم ثقة بين مفردات العينة وبين النظام السياسى والمسئولين عن إدارته، مما دفعهم إلى عدم الحرص على المشاركة السياسية، كذلك انتشار حالة الاغتراب السياسى بين فئات المتعلمين على مختلف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

٥- دراسة أحمد عبد الفتاح ناجي[٢٣] **(٢٠٠٤)**

استهدفت الدراسة الوقوف على تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين الذكور والإناث في وجهات نظرهم حول مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنة، ووجود اتفاق حول ما يجب أن تقوم به الحكومة لنشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان في المجتمع.

---

[٢١] أحمد عبد العال الدردير: الشباب والمشاركة السياسية، دراسة ميدانية على شباب محافظة سوهاج، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٩٢

[٢٢] أماني عبد الهادي الجوهري: الأداء الحكومي والاغتراب السياسي في مصر، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣٥.

[٢٣] احمد عبد الفتاح ناجي، تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، الجزء الأول المنعقد في الفترة ١٠- ٢٠٠٤/٥/١١، ٢٠٠٤.

٦- **دراسة كيلفرت روبرت**[٢٤] (Calvert Robert 2006)

أوضحت الدراسة دور الجامعة في تعليم الطلاب الأمريكيين السياسة والديمقراطية والثقة بالنفس وتكوين العلاقات الطيبة والمشاركة الإيجابية في قضايا المجتمع وتنمية إحساسهم بالمواطنة وتحمل المسئولية من خلال المشاركة فى الأنشطة التى تعزز الديمقراطية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الجامعة من خلال أنشطتها ومشروعاتها التي تتيحها للطلاب من خلال دراستهم تساعدهم في تنمية القدرة على التعبير وإبداء الآراء وتسهم في ارتباطهم بالجامعة وتشعرهم بالأهمية والتقدير لديهم.

٧- **دراسة ماجيك هنري**[٢٥] (Magick Hanray 2007)

والتي تهدف إلى التعرف على تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن ممارسة الطلاب للأنشطة المختلفة داخل الجامعة واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع المعلمين واشتراكهم في قضايا ومشكلات المجتمع وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها وإعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي ساهم في غرس وتدعيم قيم المواطنة لديهم.

٨- **وأجرى فايز محمد الحديدي (٢٠٠٧)**[٢٦]

دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات طلبة الجامعات مصرية الرسمية، نحو الأحزاب السياسية في مصر، تكونت عينة الدراسة من (٧٤٤) طالبا وطالبة من مستوى البكالوريوس، اختيرت بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة (طلبة الجامعة مصرية، وجامعة اليرموك، والجامعات المصرية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا)، واستخدمت الاستبانة كأداة للحصول على المعلومات والتعرف على الاتجاهات ومدى الاستجابات ودرجتها نحو أبعاد العمل الحزبي وهي: منطلقات العمل الحزبي والمرجعيات الفكرية والسمات الإيجابية والسلبية للأحزاب، وقد أظهرت النتائج أن اتجاهات طلبة الجامعات مصرية نحو الأحزاب السياسية حيادية، وأنها تتفاوت بالنسبة إلى كل بعد من أبعاد العمل الحزبي، وأشارت إلى تفاوت استجابات الطلبة الإيجابية نحو هذه الأبعاد من حيث مداها ودرجتها، فكانت أعلى نسبة (٧٨,٨٪) بدرجة مرتفعة على منطلقات العمل الحزبي، و(٥٠,٧٪) بدرجة متوسطة على المرجعيات الفكرية للأحزاب، و(٧٤,٣٪) وبدرجة مرتفعة على السمات السلبية للأحزاب، و(٧٧,٨٪) وبدرجة مرتفعة على

[24] Calvert Robert: to restore American democracy political education and the modern university, roman and little field education, united state,2006

[25] Magick Honray, post 16 citizenship in colleges am introduction to effective practice, learning and skills network، united state, 2007

[٢٦] فايز محمد الحديدي، (٢٠٠٧) اتجاهات طلبة الجامعات المصرية نحو الأحزاب السياسية في مصر، مجلة البحوث والدراسات التربوية، المجلد (١٥)، العدد (٧).

السمات الإيجابية للأحزاب، وكشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين اتجاهات طلبة التخصصات العلمية والإنسانية نحو المرجعيات الفكرية والسمات السلبية للأحزاب، حيث إن طلبة التخصصات الإنسانية أكثر استجابة من طلبة التخصصات العلمية، وعن وجود فروق دالة إحصائيا بين اتجاهات الذكور والإناث نحو المرجعيات الفكرية والسمات الإيجابية والسلبية للأحزاب، فكانت الإناث أكثر استجابة من الذكور للمرجعيات الفكرية للأحزاب وكان الذكور أكثر استجابة للسمات الإيجابية للأحزاب، بينما كانت الإناث أكثر استجابة من الذكور لسمات السلبية للأحزاب.

٩- دراسة حنان عبدالحليم[٢٧] (٢٠١١)

هدفت الدراسة إلى رصد واقع الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بتنمية قيم الانتماء التى يمارسها طلاب جامعة المنصورة، وكذلك التعرف على قيم الانتماء وأثر الأنشطة الطلابية في تنميتها، بهدف الوصول إلى تصور مقترح لتفعيل دور الأنشطة الطلابية في تنمية قيم الانتماء لدي طلاب الجامعة، وذلك من خلال تطبيق استبانه علي عينة قوامها ٨٢٣ طالبا وطالبه، وتم استخلاص محتوي للتصور، لتفعيل وتطوير الأنشطة يرتكز على تعزيز النظرة المتكاملة لشخصية الطلاب، وتكوين مناخ جامعي جاذب ومنشط للطلاب، وتعزيز التواصل بين الجامعة والبيئة المحيطة، وبث روح المنافسة والعمل بروح الفريق لدي الطلاب، وكشف المواهب ورعايتها، واستثمار وقت الفراغ وتوثيق الترابط بين الأساتذة والطلاب، وتبنى برامج لإعداد القادة من الشباب.

- **التعليق على الدراسات السابقة**:

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنه لا توجد دراسة واحدة تناولت دور الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ورغم ذلك أفادت هذه الدراسات الدراسة الحالية في التعرف على مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها.

- **الإطار النظري**:
- **ثورة (٢٥) يناير وتداعياتها**:

المتصفح لتاريخ الثورات المصرية في العصر الحديث يلحظ أنها بدأت بالثورة العرابية في التاسع من سبتمبر ١٨٨١م والتي قام بها ضباط الجيش مطالبين بتحقيق العدالة وإسقاط نظارة رياض باشا، ثم شاركت فيه القوي المختلفة لأبناء الشعب بدرجة أنه أطلق عليها ثورة الفلاحين، ثم ثورة ١٩١٩م التي قام بها الشعب ضد الاستبداد الذى يمارسه الاحتلال والإفراج عن سعد زغلول ورفاقه الذين فجروا الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولي والتى بدأت بمظاهرات سلمية من قبل الطلبة يوم الأحد ٩ مارس ١٩١٩ بالإضراب عن تلقي

---

[٢٧] حنان عبد الحليم رزق، " الانشطة الطلابية وتنمية قيم الانتماء لدي طلاب جامعة المنصورة في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد ٦٨، يناير ٢٠١١.

الـدروس، سـرعان مـا تحولـت الى إضـراب عـام بسـبب القمـع الـذى اسـتخدمته سلطات الاحـتلال والـذي كـان مـن نتيجتـه مقتـل أحـد الطلبـة في اليـوم التـالي للثـورة، أمـا ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢م فقـد قـام بهـا مجموعـة مـن الضـباط بهـدف إسقاط النظام الملكي في البلاد وإعلان الجمهورية، وكان أول نصر حققته الثورة خلـع الملـك فـاروق عـن العـرش، وتحريـر الـبلاد مـن حكمـه وإسقاط أسـرة محمـد علي قاطبة، بعد أن حكمت البلاد أكثر من مائة وخمسين عاماً.[٢٨]

وبحلول يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ يناير ٢٠١١م قامت الثورة المصرية احتجاجاً علي الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، فضلا عن الفساد الإداري والسياسي الذى شمل معظم المؤسسات المجتمعية، وسوء معاملة الشرطة للشعب والترهيب من قبل أمن الدولة، الأمر الذى ترتب عليه قيام ثورة شعبية سلمية ساعدت على إطلاق العنان للحرية والكرامة والوطنية لكافة المصريين.

حيث تمثل الاحتجاجات الجماهيرية التى بدأت فى أواخر سنة ٢٠٠٣ المقدمة الحقيقيـة لثـورة (٢٥) ينـاير، ويسـتند هـذا التقـدير إلى عـدة أسـباب: فهـذه الثـورة كمـا سـبق التنويـه هـى فـى أحـد جوانبهـا رد فعـل رافـض لسياسـات الليبراليـة الجديدة والخصخصة وما نتج عنها من بطالة واسعة وإفقار للجماهير. وتبرز دراسات الحزب الوطنى نفسه أن تعويم الجنيه وتخفيض قيمته فى ٣٠ يناير عام ٢٠٠٣ تسبب خلال عشرة أشهر فى زيادة نسبة المواطنين الواقعين تحت خط الفقر بنسبة ٧٪ من السكان، ربما أعلى معدل للزيادة خلال أقل من سنة. وربما يفسر هـذا لمـاذا كانـت شـعارات مظـاهرات ديسـمبر مـن نفـس العـام (٢٠٠٣) هـى أول مظاهرات تطرح بقوة وجرأة وبشكل متواصل فيما بعد شعار "يسقط يسقط حسنى مبارك" و"يامبارك ياجبان ياعميل الأمريكان". وكان الفضل للحركة المصرية للتغيير المعروفة بحركة كفاية، كان لها الفضل فى التقاط هذا المزاج الساخن والتعبير عنه فى شعار تأسيسها وشعارها فى أول مظاهراتها فى ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٤ "لا للتوريث، لا للتمديد". ونجحت حركة كفاية فى تحقيق التفاف واسع من الشارع حول ذلك الشعار، كما نجحت فى عمل جبهة واسعة حول ذلك الشعار شملت جميع الأحزاب، بل وحتى الإخوان المسلمين فى البداية قبل أن ينجح مبارك فى جذبهم بعيدا عن تلك الجبهة فى إطار صفقة معهم، وأشار كل هذا لمستوى غير مسبوق من انفصال الشعب عن السلطة، فقط كان بمثابة إسقاط معنوى لشرعية مد فترة حكم الرئيس عند انتهاء ولايته فى ٢٠٠٥ ولمشروع التوريث من أساسه. ورغم انتهاء انتخابات الرئاسة وانتخابات مجلس الشعب صيف ٢٠٠٥ بالتزوير فقد حققت الدعاية المعارضة الغرض منها فى فضح تآكل شرعية النظام وتعميق الانفصال بين الشعب وبينه[٢٩]

[٢٨] عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م " تاريخنا القومى فى سبع سنوات(١٩٥٢- ١٩٥٩) " ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩م.

[٢٩] خليل، محمد حسن: ثورة ٢٥ يناير الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص٢٨.

وتطورت الحركة الاحتجاجية الجماهيرية والعمالية بحيث صارت نمطا للحياة اليومية، وعرف سور مجلس الشعب اعتصامات متكررة، غير اعتصامات أخرى أمام مجلس الوزراء ووزارة الزراعة وغيرها بحيث صار هذا نمط للحياة اليومية. وامتد أجل بعض تلك الاعتصامات إلى شهور، وبالطبع كانت تلك الاعتصامات مدرسة للجمهور يتعلم خلالها من خلال ممارسته ومن خلال كل القوى السياسية الشعبية التى أبدت مختلف مظاهر التأييد له الكثير عن الشأن العام وجذور مشاكله.

وانعكس تطور الحركة الجماهيرية فى خلق مختلف أشكال التنظيم المستقل المعبرة عنها، وعرفت الساحة تنظيمات ديمقراطية مستقلة تطالب بحقوق فئات أو قطاعات معينة فشهدنا مولد منظمات من نوع اتحاد أصحاب المعاشات، والنقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية، ومعلمين بلا نقابة، وأطباء بلا حقوق، ولجنة الدفاع عن الحق فى الصحة وغيرها وغيرها من منظمات ديمقراطية جماهيرية استطاعت بنضالها إحراز العديد من الانتصارات وتعلمت فى مدرسة النضال كيف تعبئ قواها لنيل أهدافها[٣٠].

لقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة من حكم مبارك أكثر من ثلاثة آلاف إضراب وحركة جماهيرية، وتطورت عبر الزمن أخلاق وسلوكيات المقاومة. وبعد أن سادت منذ عقد من الزمان كافة أشكال الاغتراب بالذات بين الشباب ومنها الإدمان والتطرف وغيرها انضم الشباب مع غيرهم إلى الكتائب المكافحة لمقاومة النظام، فشهدنا شباب ٦ إبريل وإضرابات المحلة وغيرها. وشهد العام الأخير العديد من الوقائع التى بشرت بقدوم الثورة، وفى الحقيقة إن كل أحداث الثورة شهدت جنينا لها فى العام السابق عليها[٣١].

وللوقوف على أسباب ثورة ٢٥ يناير فقد أوجز (حمدى الفرماوى) تلك الأسباب على النحو التالى:

- غموض السياسات والممارسات الحكومية، وعدم منطقيتها وبالتحديد منذ عام ١٩٩٩ وكان تفسيرها الوحيد لدى المواطن (بيع البلد – مقدمات التوريث – تعليمات أجنبية).
- حلم الشعب المتجدد فى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والذى بدأ فى يوليو ١٩٥٢ ولم يتحقق حتى ٢٥ يناير ٢٠١١.
- إهدار كرامة المصرى ووصوله إلى الشعور بالاستئصال والتهميش والعجز وما ترتب على ذلك من فقدان للهوية والانتماء.
- كسر حاجز الخوف الذى عانى منه الشعب طويلاً وذلك من خلال تفاعل الأسباب السابقة مع السمات الشخصية المصرية الأصيلة والتى كانت كفيلة لهدم حاجز الخوف وإعلان حالة الغضب [٣٢].

[٣٠] المرجع السابق، ص٢٦.
[٣١] المرجع السابق، ص٢٧.
[٣٢] حمدى على الفرماوى، ثورة الكرامة المصرية " عودة مصر الشباب والهوية "، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١، ص٢٥، ٣٦.

ولعل ثورة ٢٥ يناير غيرت أخلاق البعض بل أظهرت العديد من الانعكاسات التربوية والأخلاقية منها:[٣٣]

- الشجاعة: وتتجلى فى الوقفة المشرفة للشباب ضد الطغيان والفساد.
- القضاء على الخوف: حيث نزعت هذه الأحداث الخوف من نفوس المصريين لدرجة جعلت الشباب يتسابقون صوب قنابل الغاز ليبعدوها عن إخوانهم.
- العفو: حيث لم يترك هذا الشباب العنان لشجاعته، كى تتحول إلى تهور، بل التزم بأخلاق الفرسان الذين يعفون إذا ما قدروا، وقد شهدت يوم جمعة الغضب كيف تعامل الأمن مع المتظاهرين بكل قسوة فى إطلاق الرصاص، فسقط الشباب بين قتيل وجريح.
- لجان الحماية الشعبية: حينما حدث الانفلات الأمنى بعد الانسحاب المريب لجهاز الشرطة سارع الشباب بتنظيم لجان شعبية لحماية البيوت والممتلكات، وهذا الشباب شكل سلاسل بشرية لحماية المتحف المصرى بأجسادهم.
- يقظة الضمير: وتجلت فى رد الأموال المنهوبة، والمساجين الذين سلموا أنفسهم للسلطات بعد أن فتحت أبواب السجون أمامهم عمدا ليعبثوا فى الأرض فسادا.
- أين ذهبت الفتنة الطائفية: لقد تأكد أنه توجد أصابع خفية داخل الأجهزة الأمنية مهمتها إشعال الفتنة الطائفية، أما ثورة ٢٥ يناير فقد جعلت العالم يشهد كيف أقيمت الصلاة بجانب القداس فى ميدان التحرير.
- التراحم وخفض الجناح: فالحالة الأخلاقية التى انتشرت بين الشعب والتى تمثلت تهافت في الأطباء المتطوعين من كل صوب بالإسعاف للمصابين، وإنشاء صيدليات بالميدان، والتبرع بالدم.
- الإيثار: أيضا كان من الملفت انتشار قيمة الإيثار بين جميع المشاركين والطعام والشراب ونقل المصابين.
- الوفاء: إهداء مكاسب الثورة للشهداء والذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الوطن.
- النظافة: جمع القمامة ونظافة المكان.

- **انعكاسات الثورة على الثقافة السياسية لطلاب الجامعات:**

غيرت ثورة ٢٥ يناير من النظرة إلى السياسية والداخلين في عالمها، حيث لم تعد السياسية قاصرة على النخبة، أوالحكم والحاكم، ولكنها أصبحت تتصل بالناس بوصفهم فاعلين في صنعها، حيث صار معظم الشعب المصري يشارك ويتكلم في السياسية، وهو الأمر الذي يمكن القول معه أننا بصدد إعادة تشكيل الثقافة السياسية في مصر، بل وفي الوطن العربي بعد ثورة ٢٥ يناير[٣٤].

---

[٣٣] علاء البشبيشي، ثورة ٢٥ يناير ثورة اخلاقية، شبكة الألوكة المعرفية الثقافية، http://www.alukah.net/culture 17/2/2011

[٣٤] نادية محمود حنفي(٢٠١١): الثورة المصرية نموذج حضاري، الجزء الثاني، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ص٥٣.

وطلاب الجامعة باعتبارهم من الشباب الذين هم أكثر فئات المجتمع حماسة ورغبة في التغيير، والذين دعوا إلى الثورة وقادوها هم أكثر الفئات تأثرا بها، حيث أكسبتهم الثورة زخما كبيرا فيما يتعلق باهتمامهم بالشأن السياسي العام من ناحية، وبانخراطهم في النشاط السياسي داخل الجامعة من ناحية أخرى.

فعلى المستوى السياسي العام كسرت الثورة حاجز الخوف لدي الشباب الجامعي وأسرهم من السياسة؛ مما دفعهم إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، من خلال التصويت والمشاركة في الانتخابات، ومن خلال المشاركة في العديد من الأحزاب والائتلافات الشبابية التي ظهرت بعد الثورة، كما شارك طلاب الجامعات بالتواجد في موقع الأحداث أو بتنظيم مسيرات تضامنية أو احتجاجية بالجامعات في كل الأحداث السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير، والتحموا مع مطالب كل قوى الشعب الرامية للإصلاح والتغيير[٣٥].

وقد أشارت نتائج استطلاع رأي عينة متنوعة من الشباب قامت به وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة- أشارت النتائج إلى أن الثورة كسرت حاجز الخوف لدى الشباب، وأدت إلى زيادة اهتمامهم بالسياسة، ومشاركتهم في الحياة السياسية والعامة، وإقبالهم على المشاركة في الأحزاب والحركات السياسية، وكذلك الإقبال على الندوات السياسية والثقافية، كما أنها أفرزت مجموعة من الحركات الثورية الشبابية[٣٦].

أما على مستوى النشاط السياسي داخل الجامعة فقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير القناع الذي كان يحجب العمل السياسي عن الطلاب داخل الحرم الجامعي، وأحدثت انطلاقة كبيرة في هذا المجال، ولعل ما يحدث الآن في الجامعات المصرية من أنشطة وأسر طلابية، وندوات سياسية، ودعوة شخصيات كانت ممنوعة من دخول الجامعة هو خير دليل على ذلك[٣٧].

- **ثانياً: التنمية السياسية ووظائفها ومقوماتها**

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزءا من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع منها، وتعد التنمية السياسية الصحيحة شرطا ضروريا لإيجابية المواطن في مجال العمل السياسي داخل مجتمعه، فخبرات التنمية السياسية المكتسبة

---

[٣٥] هبة عبد الستار(٢٠١٢): بين فبراير ١٩٤٦، وفبراير ٢٠١١ الثورة الطلابية مستمرة، جريدة الأهرام، ٢٤ فبراير، السنة ١٣٦، العدد ٤٥٧٣٥.

[٣٦] نورهان الشيخ، وزملاؤها (٢٠١٢): هل حققت الثورة طموحات الشباب ؟ وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة، الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٧، ٨.

[٣٧] أورسولا ليندسي (٢٠١٢): الحرية والإصلاح في الجامعات المصرية، أوراق كارينجي، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي. متاح في: http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=4926

تحدد تصرفات واتجاهات الفرد نحو العمل السياسي كما تحدد مدى مشاركته فيه. كما أن الاهتمام بالتنمية السياسية يعبر عن نفسه في الإهتمام بالبحث عن أساليب دعم الأنظمة السياسية وضمان استقرارها، وأيضا محاولة توجية التغيير السياسي والتنبؤ بالقوى التي يمكن أن تؤثر في التغيرات المستقبلية"[٣٨].

وقد تعددت التعريفات المطروحة لمفهوم التنمية السياسية، وهذا التعدد يرجع إلى تعدد من تناولوها بالدراسة وتعدد منطلقاتهم الفكرية٠وفي محاولة تعريف التنمية السياسية سنعرض لاتجاهين في تعريفها.

الاتجاه الأول: ينظر إلى التنمية السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء أو تشريه مجموعة من القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاء الثقافة السياسية واستمرارها عبر الزمن، فالتنمية السياسية كما يرى روى هي " تلك العملية التي تنتقل بواسطتها المعتقدات والمشاعر المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الاجيال القادمة"[٣٩] ويذهب كل من الموند وباول إلى أن التنمية السياسية هي " تلك العملية التي يتم من خلالها غرس القيم والاتجاهات السياسية منذ الطفولة حتى النضج وإلى أن يصبح الناضجون في موقف يؤهلهم لأداء أدوارهم" [٤٠] ويعطى فردجرنشتين تعريفا أكثر تفصيلا وشمولا للتنشئة السياسية إلا أن هذا التعريف يتخذ الاتجاه نفسه. فالتنمية السياسية كما يعرفها هي " التلقين الرسمي وغير الرسمي للقيم والاتجاهات ولأنماط السلوك السياسي وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية في كل مراحل حياة الفرد وعبر مؤسسات المجتمع المختلفة"[٤١].

أما الاتجاه الثاني ينظر إلى التنمية السياسية على أنها عملية تفاعلية بين الفرد والمؤسسات التي تقوم بتنشئته. وعليه يركز هذا الاتجاه على البعد الديناميي لعملية التنمية السياسية، فهي عملية " تعلم" وليس " تعليم" ،" تفاعل" وليس " تلقين"، " اكتساب" وليس "غرس وإكساب" للمعارف والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي عن طريق المؤسسات الاجتماعية المختلفة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة.

فالتنمية السياسية كما يراها المنوفي جزء من التنمية الاجتماعية وهي " تلك العملية التي يكتسب الأفرد من خلالها المعارف والقيم والاستعدادات التي

---

[٣٨] محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي ،السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثالث، التغيير والتنمية السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٢١٥

[٣٩] السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الأدوات والآليات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١٩

[٤٠] محمد علي محمد: أصول الأجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

[٤١] Freed Grensten ," Political Socialization" International Encyclopedia of Social Science. Vol xiv. p 55,1968

تمكنهم من المشاركة وبدرجات متفاوتة من الفاعلية كأعضاء في جماعة أو مجتمع"[٤٢] ويعرفها سمير خطاب بأنها " تلك العملية التي تسعى مؤسسات التنمية كافة من خلالها إلى إكساب الفرد (طفلا- فمراهقا- فراشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل بصورة جامدة وآلية لكنها تتضمن كذلك عملية تغير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع" ٤٣ فالتنمية السياسية طبقا لهذا الاتجاه آلية لنقل أو لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة[٤٤].

ويرى محمد علي محمد أن " التنمية السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، أي معارفه، ومشاعره وتقويماته للعالم السياسي، وهي عملية تفاعلية بين الفرد - خلال مراحل نموه الاجتماعي- وبين السياسة والمنظمات الاجتماعية التي تسهم في إحداث هذه التنمية٤٥، والتنمية السياسية كما ترى سلوى العامري " تعلم للحياة السياسية وهي الوسيلة التي عن طريقها تبقى الثقافة السياسية أو تتغير"[٤٦].

أما سلامه الخميس فيرى أن التنمية السياسية هي "الجهود الرسمية وغير الرسمية المبذولة لمساعدة الناشئين والشباب على التفكير الحر حول الحكم والسلطة، وتوعيتهم بالقضايا المحلية والقومية والعالمية المعاصرة بهدف تكوين وتنمية المعارف والقيم والإتجاهات الكفيلة برفع مستوى المشاركة السياسية للفرد وفي إطار فلسفة المجتمع وأهدافه ومصلحته"[٤٧].

وينظر بعض الباحثين إلى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي[٤٨]، وهذا يدل على إن التنمية السياسية

---

[٤٢] كمال المنوفي: الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٣٤، ١٩٧٩

[٤٣] سمير سعد حامد خطاب: التنمية السياسية والقيم، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩، ص ٤١

[٤٤] سعيد إسماعيل علي: الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ٧٠

[٤٥] محمد علي محمد: مرجع السابق، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩

[٤٦] سلوى حسن العامري: استطلاع رأي الجمهور المصري في الأحزاب السياسية والممارسة الحزبية، القاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير من (٤- ٧ ديسمبر ١٩٩٣)، المجلد الثاني، ١٩٩٤، ص ١٣٥٧.

[٤٧] السيد سلامة الخميسي: التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٨

[٤٨] علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٤٩.

تهدف بصورةٍ رئيسيةٍ إلى بناءٍ النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاما عصريا متطورا، متحولا بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة"[٤٩].

لذلك من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية وهي:

التمايز: أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها"[٥٠]. وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لاتتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكالِه ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دورا كبيرا في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية والغير حكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية[٥١] والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي" بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية"[٥٢] وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها.

القدرة: وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع،أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقا إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقا لمبدأ المساواة

---

[٤٩] عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد٩، تشرين الأول – كانون الأول١٩٨٦، ص٧٧.

[٥٠] المصدر السابق، ص٧٧.

[٥١] صادق الأسود، محاضرات التنمية السياسية، تأريخ المحاضرة ١٩٨٨/٢/٢٩.

[٥٢] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢٨٤.

ومقتضيات العدالة. يتضح مما تقدم إن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

- **وظائف التنمية السياسية**:

تقوم التنمية السياسية بوظائف مختلفة وعديدة ومهمة للغاية، منها:

- تعميق الانتماء والولاء السياسي.
- تساعد على احترام العمل الجماعي والتعاون والإحساس المشترك بالمسؤولية ونكران الذات.
- تقوم التنمية السياسية بتوسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض حدة الصراع وحدة الاختلاف وذلك من خلال ما تغرسه في نفوس الناشئين من معلومات ومفاهيم وقيم واتجاهات تعمق ولاء المواطنين لمجتمعهم ونظامه السياسي وتوحد صفوفهم وهذا بدورهٍ يبعد حدة الصراع والاختلاف.
- تتجسد مهمة التنمية السياسية أيضا في الحفاظ على أمن البلد واستقراره وديمومته واستمراره وذلك من خلال تدريب الأفراد وتطويرهم وأن يقبلوا المعايير السياسية للمجتمع وينقلوها إلى الأجيال اللاحقة.
- وأيضا فإن التنمية السياسية تربط العلاقة بين المواطنين وقيادتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح مفاهيم سياسية مثل الولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم.
- تساعد في رفع الوعي السياسي لدى المواطن، وبذلك رفع الوعي لدى مواطني الدولة بأكملها[٥٣].

- **مقومات التنمية السياسية**:

عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

---

[٥٣] العناتي، ختام وآخر: ١٤٢٧ هـ، التربية الوطنية والتنمية السياسية، ط ١، عمان بالأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص٣٠٨.

ومثال على ذلك لابد من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم[٥٤] وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة.

ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها:

- المشاركة السياسية.
- التعددية السياسية.
- التداول السلمي للسلطة.
- حماية واحترام حقوق الإنسان.

- **أولاً: المشاركة السياسية** :

المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معينا في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم[٥٥]، وهي تعني، عند صموئيل هنتنكتون وجون نيلسون، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال"، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط، حيث عرّفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها"[٥٦].

والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"[٥٧].

---

[٥٤] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٢١٧.

[٥٥] جلال عبد معوض، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، في علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

[٥٦] عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٣٦.

[٥٧] ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠، ص ص١١٧- ١١٨.

ومن الباحثين من يستخدم مفهوم المشاركة السياسية بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء" [٥٨] إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية، العمل السياسي والاندماج السايكلوجي في العملية السياسية [٥٩]، وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دورا واضحا في العملية السياسية، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها [٦٠] وتعتبر المشاركة السياسية بعدا أساسيا من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية [٦١].

يتضح مما سبق أن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية، هو إن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الأثنية والإقليمية والاجتماعيةوعليهِ يمكن القول إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية، حيث إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي الإسلامي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدواة مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير الشروط المذكورة آنفا فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعد فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي [٦٢].

---

[٥٨] نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٤٧.

[٥٩] سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص٨٦.

[٦٠] محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٢، العدد٢٥١، يناير ٢٠٠٠، ص ص١٠٢-١٠٣.

[٦١] المصدر السابق، ص ص١٠٢- ١٠٣.

[٦٢] علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، (بغداد دار الحكمة ١٩٩٠).

- إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
- إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.
- إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
- إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.
- إن المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
- إن المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.
- إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.
- إن المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.
- إن المشاركة السياسية تلعب دورا كبيرا في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

يتضح مما تقدم أن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية.

- **ثانياً : التعددية السياسية :**

التعددية السياسية ظاهرة ليست بالجديدة في المجتمع الواحد وإنما هي ظاهرة قديمة وخير دليل على ذلك في الآيتين الكريمتين، (١٢،١٣ من سورة الأحزاب)، حيث نجد قول الله سبحانهُ وتعالى (كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد، وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب) (سورة ص، آيتين ١٢، ١٣)، والتعددية الحزبية وجدت قبل البعثة النبوية وخلالها، حيث كان المجتمع المكي هو الوعاء الذي يستوعبِ جميعِ الذين يعيشون فيهِ، حيث كانت كل قبيلة من القبائل تشكل حزبا قائما بحد ذاتهِ ومستقلا عن الأحزاب الأخرى، وكانت الزعامة أي السلطة يتم توزيعها عن طريق الاتفاق بين الأحزاب أو الكتل التي كانت موجودة آنذاك والدليل على ذلك قول الله سبحانهُ وتعالى (يحسبون الأحزاب لم يذهبوا وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون في الأعراب يسألون عن أنبائكم ولو كانوا فيكم ما قاتلوا إلا قليلا، ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسولهُ وصدق الله ورسولهُ وما زادهم إلا إيمانا وتسليما) (سورة الأحزاب، الآيات ٢٠: ٢٢)، الأحزاب المعنية في السورتين المذكورتين أعلاه

هي الكتائب التي كونت جيش مكة المشرك الذي تجحفل لحرب المسلمين في غزوة الخندق"[٦٣]، وقد أشار الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى وجود التعددية الحزبية عند اليهود والنصارى، حيث أكد على إن اليهود تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة وتفرق النصارى على اثنتين وسبعين فرقة"[٦٤].

ومن خلال الاستعراض السريع لتاريخ التعددية السياسية الذي يهمنا هنا هو تعريف ظاهرة التعددية الحزبية، فيعرفها د.سعد الدين إبراهيم على إنها "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"[٦٥].

بينما يعرفهامحمدٍ عابد الجابري بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية"[٦٦].

والخلاصة التي نستطيع أن نحددها إجمالاً إن التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تحري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر"[٦٧] ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

وعليهِ فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي إنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية"[٦٨].

---

[٦٣] أحمد حسن يعقوب، طبيعة الأحزاب السياسية العربية، بيروت، الدار الإسلامية، ١٩٩٧، ص٨٥.

[٦٤] المصدر السابق، ص٨٥.

[٦٥] رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص٦٣.

[٦٦] محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالت المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩، ص١٠٧.

[٦٧] المصدر السابق، ص١٠٧.

[٦٨] جليل إسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص.٢٩١.

ووفقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تعتبر أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن البال إن تحقيقها هو أمر سهل، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشية وضحاها "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين"٦٩ لذلك فأن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقا إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية"[٧٠].

بهذا المعنى تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هناك اتفاق ووئام بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية، على شكل الممارسة، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون مساهمة الجميع في ممارستها، بحيث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع التي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة عن طريق:

- مبدأ سيادة القانون.
- مبدأ عدم الجمع بين السلطات.
- مبدأ لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب.
- مبدأ ضمان حقوق الأفراد.

ووفقاً إلى ذلك فالديمقراطية بهذه الحالة ليست فقط أحزاب أو انتخاب، وإنما هي مجموعة من الأفكار والقيم التي ينتجها أفراج المجتمع عن طريق مؤسسات التنمية السياسية والتوجيهية، وإن أهم هذه القيم هي الإيمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري[٧١].

---

[٦٩] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢٩١.

[٧٠] برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، تكوين الجماعات الوطنية، دراسات عربية، السنة ٢٢، العدد ١ حزيران ١٩٨٦، ص٢٥.

[٧١] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٦.

وبعبارة أخرى إن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا جوهر التعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية تعني التسامح واحترام حقوق الآخرين وحق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة وضمان حقه في عملية صنع القرار السياسي، وإن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية والحزبية الذي يجب أن يقوم عليهِ النظام السياسي في أي بلد هو.

- إن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة.
- يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية وذلك من أجل تداول السلطة سلمياً وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.
- يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.
- جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي وحرية الصحافة.
- كل مواطن له الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.
- الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.
- العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسياً واقتصادياً واجتماعيا وثقافيا.

- **ثالثاُ: التداول السلمي على السلطة**

المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفا، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقا لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى[٧٢].

يتضح مما تقدم أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعتبر من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ

---

[٧٢] علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءات أولوية منة خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (مجموعة باحثين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٠.

التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة[٧٣] وهذا يعني أن السلطة السياسية لم تعد حكرا على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائمٍ على أساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، حيث تصير المنافسة وفقا للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي على السلطة، يعني الاعتراف بشرعيةٍ النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقا للقانون، وهذا الأمر بحد ذاتهِ يعتبر ترسيخٍ لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأنٍ الشعب بكل طوائفه، أغلبية وأقلية ممثلا في هذه السلطة وحقهُ مصان وفقا لأحكام الدستور[٧٤] وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعاله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومنٍ خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوع من الإجماع السياسي، الذي يٍعتبر أساسا لبناء وتحقيق الديمقراطية.

- **رابعا: حماية واحترام حقوق الإنسان**

إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها، ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصٍعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم"[٧٥].

في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة

---

[٧٣] حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٧٣.

[٧٤] باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، ع٩، بيت الحكمة، صيف ٢٠٠٢، ص ص١١٨- ١١٩

[٧٥] حسين جميل (حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة)، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٧)، ص٥٣٠.

هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر[٧٦]، والصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ويمكن إن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي:

- مبدأ سيادة القانون.
- مبدأ الفصل بين السلطات.
- مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية.
- مبدأ استقلال السلطة القضائية.
- مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين.
- مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها.

- **مبدأ سيادة القانون**:

يعتبر من أحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين لهُ وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم[٧٧].

- **مبدأ الفصل بين السلطات**:

المقصود بالسلطات هنا هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدولة وهي حسب وظائفها تقسم إلى ثلاثة سلطات تشريعية- تنفيذية- وقضائية.

والمراد هنا بالفصل بين السلطات الثلاث كضمانة من ضمانات حقوق الإنسان، هو أن تكون لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة إختصاصاتها المحدودة. بحيث تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى انفصالا مرنا، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة بيد واحدة أو جهة واحدة، وبحيث تمارس كل سلطة رقابتها على الأخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع[٧٨].

والفصل بين السلطات، يعني عدم تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفةٍ واحدة من وظائف الدولة الثلاثة، التشريعية - التنفيذية أو القضائية، فمثلا لو اجتمعت السلطة التشريعية أو التنفيذية في يد واحدة فقد يحدث أن يعّدل القانون لمراعاة أغراض

---

[٧٦] رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها - مفاهيمها - حمايتها)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١١١.

[٧٧] حسين جميل (حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة، مرجع سابق، ص٥٣٤.

[٧٨] حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٥٣٤.

شخصية وبذلك يفقد التشريع الغرض الأساسي لهُ وهو وضع قواعد عامة مجردة لتطبق على كل الحالات[٧٩].

- **مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية**:

المقصود هنا بهذا الفصل هو عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائية.

- **مبدأ استقلال السلطة القضائية**:

القضاء معناه العام هو الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام، ودور القضاء كبير في المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين، فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتُصان بها الحريات والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت سماء العدالة.

ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي"[٨٠].

- **مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين**:

المقصود هنا بالرقابة القضائية، هو حماية حقوق الإنسان من تجاوزات السلطة التشريعية، وذلك من خلال منع المشرع من انتهاك المبادئ التي تهدف لضمان حقوق الإنسان أثناء عملية تشريع القوانين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء محكمة دستورية عليا يكون اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ثبت عدم دستوريته، وتتجسد الرقابة في وجوب خضوع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للرقابة القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية.

- **مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها**:

وهذا المبدأ يختص بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية والتي تشمل تصرفات الإدارة وقراراتها، في حالة ثبوت الإساءة في استعمال السلطة فتقوم السلطة القضائية برد الأمور إلى ما كانت عليهِ، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين[٨١].

- **ثالثا: دور الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها**:

للجامعة دور فريد في تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية للمجتمع وتطويرها، وهذا الدور محدد من خلال رسالة الجامعة المتميزة وبخصائص

---

[٧٩] رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، مرجع سابق، ص١٣٣.

[٨٠] المصدر السابق، ص٦٣.

[٨١] حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المصدر السابق، ٥٣٥.

الجامعة ورسالتها المجتمعية ودورها الطويل الأمد، وتتميز رسالتها في الاكتشاف، ونشر المعرفة، ودورها في المساءلة والمراقبة لتشمل كافة المجالات وكافة قيم المجتمع[٨٢] والمجتمعات الحديثة تتطلب من المواطنين القدرة على المشاركة في شئون الحياة الاجتماعية المختلفة والتطبيق العملي في مجالات العمل المختلفة، وفائدة ووظيفة التربية وخاصة التعليم العالي تذهب إلى ما هو أبعد من الدور التقليدي، وإذا كانت التربية تركز على الحاجات الأساسية والمهارات في الرياضيات والقراءة والكتابة، فإن وظيفة التربية في التعليم العالي تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال نظرة المجتمع للثقافة وما هو مقبول وغير مقبول (النظام الأخلاقي وهذا يستوجب أن يكون كل الأفراد قادرين على الاستدلال المنطقي، والتفكير المنطقي يأتي من الانخراط المجتمعي وخصوصا من النظام التربوي[٨٣] أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدور الفريد للتعليم للتعليم العالي يتمثل في العلاقة المتينة بين الجامعات والمجتمع، وتاريخيا تشكلت الجامعات وانطلقت في تأسيسها من حاجات المجتمع الذي وجدت فيه[٨٤]

- **أولاً: الجوانب التي يجب تفعليها كي تقوم الجامعة بدورها في تدعيم التنمية السياسية:**

تقوم الجامعة بعملية التنمية السياسية من خلال عدة جوانب[٨٥]:

١. **نقل المعرفة السياسية**

حيث إن عملية نقل المعارف والمفاهيم السياسية عملية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لدور مؤسسات التعليم الرسمية وللمنهج الدراسي في هذا الصدد، حيث تشمل المعرفة بمتطلبات المواطنة من حقوق وواجبات، والمعرفة بالبناء الرسمي للحكومة ورؤسائها، موظفيها، وأدوارهم. القيم الرسمية أوطبيعة المدخلات والمخرجات السياسية والمعارف المكتسبة من السلوك، وهذا الاكتساب ربما يكون رسميا أو غير رسمي ولكنه بصفة خاصة واقعى وذو مضمون سياسي.

٢. **غرس وتنمية القيم السياسية**

وهي عملية على قدر كبير من الأهمية، وترجع أهمية القيم إلى أنها تسهم في تكوين أحكامنا عن الأشياء، ومثل هذه الأحكام لها علاقة بمجموعة المبادىء والمعايير التي ارتضاها المجتمع لنفسه، ولابد من الاهتمام بالقيم وكيفيه غرسها وتنميتها.

---

[82] Kalven, Harry (2006) Report on the university's role in political and social action. Report published in the record, Vol.1, No 1, November.p98

[83] Queniart, Anne & Jacques, Julie (2004) political involvement a among young women: a qualitative analysis. Citizenship studies, Vol.8, No 2, pp177-193

[84] James, J. Duderstadt (2000) New Roles for the 21st Century University, issues in science and technology. Winter (1999-2000), pp.37- 44

[٨٥] سعيد إسماعيل علي: مرجع سابق ص ص١٧٠، ١٧١.

٣. **تنمية مهارات المشاركة وذلك من خلال**:

المقررات الدراسية، فكثيرا ما نجد بعض الموضوعات التي تعالج ضرورة مشاركة الأفراد، خاصة الشباب في عملية التنمية، سواء كانت التنمية في المجالات الفكرية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية.

الأنشطة الطلابية المصاحبة للمقررات الدراسية ولهذه الأنشطة الدور الأكبر، ومن هذه الأنشطة الاتحادات الطلابية والمعسكرات والرحلات، ومجلات الحائط.

- **الاتجاهات التي يمكن من خلالها تدعيم التنمية السياسية**:

هناك اتجاهان أساسيان لأساليب التنمية السياسية[٨٦]

١. **الأساليب غير المباشرة**:

وتمثل عملية اكتساب الاستعدادات والاتجاهات بصفة عامة، والتي ليس من الضروري أن تكون في ذاتها سياسية ولكنها تؤثر بعد ذلك في تطور التوجهات السياسية لدى الفرد، أي أن الفرد يكتسب أولا توجهات غير سياسية ثم تتحول نحو موضوعات سياسية فتصبح توجهات سياسية بعد تحول تدريجى لها ويستند هذا الاتجاه في التنمية السياسية إلى قاعدتين هامتين هما:

- الأساليب غير المباشره ليست مقصورة على مرحلة الطفولة المبكرة وإنما تستمر خلال مراحل الحياة المختلفة.
- التعلم السياسي غير المباشر يتضمن اكتساب عادات ومهارات وممارسات ملائمة للنشاط السياسي.

٢. **الأساليب المباشرة**:

فهي تشير إلى العمليات التي يتم من خلالها نقل محتوى سياسي محدد للأفراد بهدف تكوين توجهاتهم السياسية ومنها:

- التعلم السياسي أي العمليات المقصودة الهادفة إلى نقل التوجهات السياسية للآخرين من خلال قنوات رسمية وغير رسمية.
- التقليد، فتقليد الزعماء وقاده الرأي مصدرمهم للقيم و الاتجاهات السياسية.
- الخبرات السياسية المكتسبة من خلال المشاركة السياسية.

- **متطلبات أساسية يجب توفيرها حتى تؤدي عملية التنمية السياسية الهدف منها: وهي**[٨٧]

- الشعور بالاقتدار السياسي: والاقتدار السياسي حالة ذهنية يشعر فيها الفرد بأنه يملك القدرة على فهم مواطن الخلل أو الاعوجاج فيسعى إلى التنديد

---

[٨٦] سعيد إسماعيل علي: الأصول السياسية للتربية، أخذت من محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص١٦٠، ١٦١.

[٨٧] صالح حسن سميع: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، دراسة علمية موثقة، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨، ص ٤٧٦

بها وكشف عواقبها السلبية على الفرد والجماعة، ثم يبدي رأيه الصائب دون خوف من لوم أو عقاب.

- الاستعداد للمشاركة السياسية: إذا أنس الفرد في نفسه قوة وقدرة من الناحية الشعورية، فعليه أن يعي أن ممارسة الحرية السياسية ممارسة فعلية تقتضي أن يمد يده إلى غيره من أفراد المجتمع السياسي بغية المشاركة في صياغة السياسات والقرارات، واختيار الحكام، وأعضاء المجالس النيابية على الصعيدين المحلي والمركزي.
- التسامح الفكرى المتبادل: ويقصد به أن يكون النظام السياسي مرناً، بحيث يسمح لكافة التوجهات السياسية أن تعبر عن نفسها من خلال قنوات مشروعة على المستويين الرسمي والشعبي.
- توفر روح المبادرة: مما لاشك فيه أن شعور الأغلبية بأهمية المبادرة الفردية في الحفاظ على سلامة التوجه السياسي كوسيلة اجتماعية لتنظيم وسياسة أمور الجماعة يعتبر عنصرا هاماً من عناصر الوعي السياسي.
- احترام المبادىء العامة: يعتبر من العوامل المساعدة على ثبات الحرية وازدهارها ويوفر القناعة لدى الأفراد.
- الثقة السياسية المتبادلة: ومن العناصر الهامة للوعي السياسي الرشيد والمؤثر توفر الشعور بالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين المؤسسات السياسية والدستورية الحاكمة وبعضها ببعض من جهة أخرى. وإذا تغير هذا الشعور تنتاب المجتمع حالة من الفردية العارمة التي يصعب معها وجود مناخ صحي للتنافس الذي يمثل جوهر العمليات السياسية والدستورية.

- **صور وأشكال ممارسة الحقوق السياسية**:

تفاوتت وجهات النظر حول صور وأشكال مشاركة المواطنين وممارستهم لحقوقهم السياسية حيث يرى البعض أنها تنقسم إلى أربعة مستويات كما يلي[٨٨]:

- المستوى الأول: ويتعلق بممارسي النشاط السياسي: ويشتمل هذا المستوى على من تتوفر فيهم ثلاثة شروط من ستة وهى (عضوية منظمة سياسية، التبرع لمنظم أو مرشح، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية، توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو الصحافة والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة المحيطة بالفرد).
- المستوى الثاني: ويتعلق بالمهتمين بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.
- المستوى الثالث: ويتعلق بالهامشيين في العمل السياسي: ويشمل من لايهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي

---

[٨٨] مدحت فؤاد فتوح: تنظيم المجتمع السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٦، ص ص ٣٨- ١٣٩.

وقت أو موارد له، وإن بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عند الشعور بخطر يهدد مصالحهم بصورة مباشرة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

- المستوى الرابع: ويتعلق بالمتطرفين سياسياً: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى اعتماد العنف أسلوبا للتعبير، والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يستخدم صورا من المشاركة تتسم بالحدة والعنف٨٩.

كما يرى البعض أن الصور التي يقوم بها المواطنون للتعبير عن حقوقهم السياسية تختلف وفقا لظروف الوقت والمكان وظروف المناخ السياسي كما يلي[90]:
يلي[90]:

- التعرف على القضايا السياسية والقضايا العامة من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل الإعلام المتوفرة.
- الاشتراك في المناقشات التي تدور بين الناس في المجتمع.
- الاشتراك في الحملات السياسية من وقت لآخر وحسب الظروف المهيئة لهذه المشاركة أو المعرفة بها.
- الإقبال على التصويت في الانتخابات.
- الانضمام إلى جماعات أو تنظيمات يمكن من خلالها المشاركة الفعالة في توجيه مسار العمل السياسي.

ولا تتأتى هذه المشاركة بصورة فردية حيث لا يمكن لها أن تكون فاعلة وهادفة إلا بتوفر جملة من المتطلبات ينبغي على الجامعة العمل على تفعيلها وحث القيادات على ذلك، منها:[91]

- ضرورة توفير الإمكانات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان ويتيح له قدرا أكبر من المشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.
- ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويتم ذلك عن طريق وسائط التنمية المختلفة.
- الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

---

[89] محمد سعد أبو عامود وآخرون: السياسية بين النمذجة والمحاكاة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٤، ص ص ١٨٠- ١٨١

[90] سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، مرجع سابق، ص ص ٧٦- ٧٧

[91] محمد سعد أبو عامود وآخرون: مرجع سابق، ص ص ١٨٧- ١٨٨

- الإيمان بجدوى المشاركة والإحساس بمردودها من قبل المسئولين.
- وضوح السياسات العامة المعلنة ويتأتى ذلك من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مؤقتها لاحتياجات المواطنين.
- إيمان القيادة السياسية بأهمية ممارسة الجماهير لحقوقهم السياسية ومشاركتهم في صنع وتنفيذ السياسة العامة ودعم ذلك من خلال حماية الحرية السياسية وإتاحة المجال للجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مشكلاتهم ومناقشة تصريحات المسئولين والقوانين العامة سواء داخل البرلمان أو الصحف أو في الندوات دون تعرضهم لمسائلة قانونية.
- وجود برامج تدريبية لمن هم في موقع المسئولين سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة.
- وجود التشريعات التي تؤكد وتحمي المشاركة السياسية.
- وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل.
- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تصبح أكثر تأثيراً في المجتمع.
- تقوية دور مؤسسات التنمية الاجتماعية والسياسية وتشجيعها على غرس القيم الإيجابية لدى الجماهير.

- **متطلبات المشاركة السياسية** :

تتطلب المشاركة السياسية ضرورة توافر عدد من العومل التى تزيد من فعاليتها وتضمن بقاؤها واستمرارها، ومن اهم هذه المتطلبات[٩٢].

- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات السياسية للجماهير.
- ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاجتماعية، ويكسب هذا الوعى عن طريق إما سعى الأفراد لبلوغ هذا القدر من المعرفة أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الراى العام أو عن طريق الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.
- الشعور بالإنتماء للوطن والإحساس بأن المشاركة واجب وطنى.
- الإيمان بجدوى المشاركة وأن مردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين.
- وضوح السياسات العامة المعلنة من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والهداف.
- ايمان القيادة السياسية واقتناعها باهمية مشاركة الجميع فى صنع وتنفيذ السياسات العامة.
- وجود التشريعات التى تضمن وتحمى المشاركة.

---

[٩٢] السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٥ – ٣٨

- تقوية دور مؤسسات التنمية الاجتماعية والسياسية.
- وجود برامج تدريبية لمن فى مواقع المئولية وتنمية قدراته على المشاركة.

• **العوامل المساعدة على المشاركة السياسية** :

هناك العديد من العوامل المؤثرة التى تساعد على نجاح أو فشل المشاركة السياسية أهمها[٩٣]:

- الوضع الاقتصادي الاجتماعي: بمعنى أنه كما تحقق الاشباع لحاجات المواطنين وتوفرت لهم حياة ومعيشة مستقرة وتوفر لهم حد ادنى من الدخول كلما كانت هناك فرصة أكبر لاتساع نطاق المشاركة السياسية، فان الشرط السياسي للمشاركة السياسية هى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يتعين أن يواكبها قدر من المشاركة السياسية التى ساعدت على قيام المواطنين بدور حقيقى في عملية التنمية.
- إطار سياسي ديمقراطي: فبدون إطار سياسيى ديمقراطي في المجتمع يصعب على المواطنين القيام بدورهم فى الحياة السياسية ويقوم الإطار الديمقراطي على أركان رئيسية مثل احترام الحقوق والحريات السياسية للمواطنين ووجود نظام انتخابي سليم وتوافر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- حالة المنظمات السياسية والوسيطة: إذا لم تكن المنظمات السياسية على قدر كاف من الحيوية والفاعلية فإن المشاركة السياسية ستكون محددة ولن تحقق الهدف المطلوب منها، لأن هذه المنظمات هي التى تعمل على اجتذاب المواطنين وتؤهلهم للمشاركة السياسية، فلابد ان تعمل هذه المنظمات على ازالة القيود التى تعوق عملية المشاركة وتعمل على رفع وعى المواطنين وانجذابه لعضويتها كمدخل لمشاركته فى العمل العام.
- الإطار الثقافى: تلعب الثقافة دورا مؤثرا فى المشاركة السياسية، فلابد من مواجهة وتعديل الإطار الثقافى إذا لم يكن يخدم عملية المشاركة ومواجهو ظاهرة الأمية واتاحة الفرصة لمزيد من التعليم والتثقيف لتهيئة المشاركة بإيجابية.

• **أنواع المشاركة السياسية**:

المشاركة لها أنواع هي[٩٤]:

- التعبئة الذاتية: يشارك الأفراد باتخاذ مبادرات مستقلة نحو مؤسسات خارجية فيما يتعلق بالمصادر والمشورة الفنية التي يحتاجونها، ولكنهم يحتفظون بالتحكم أو السيطرة فى كيفية استخدام هذه المصادر، ويمكن أن

---

[٩٣] عبد الغفار شكر: مفهوم المشاركة السياسية فى مجتمع تعددي، في نجاة البرعي " محررا ": إصلاح النظام انتخابي أوراق مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي سبتمبر ١٩٩٧، جماعة تنمية الديمقراطية، ص ص ٤٠ – ٤٢.

[94] Pretty J.N: How people participate in development programs and projects, Participatory Learning for Sustainable Agriculture، In: London World Development, Vol,23, No 8, 1995, pp 1247 – 1263

تنتشر التعبئة الذاتية إذا ما وفرت الحكومات والمؤسسات غير الحكومية إطارا لدعم هذه التعبئة.

- المشاركة التفاعلية: تنظر المؤسسات الخارجية للمشاركة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف المشروع وخاصة كوسيلة للحد من التكاليف، وقد يشارك الناس عن طريق تكوين جماعات لتحقيق أهداف محددة مسبقا مرتبطة بالمشروع، ومثل هذه المشاركة قد تكون تفاعلية وتتضمن الإسهام في اتخاذ القرار، ولكنها عادة ما تنهض أو تنشأ فقط بعد أن تكون قد اتخذت أهم القرارات.
- المشاركة من أجل حوافز مادية: يشارك الأفراد عن طريق الإسهام بمصادر على سبيل المثال، العمل مقابل الغذاء أو مال نقدي أو غيرها من الحوافز المادية، ومن الشائع أن نطلق عليه مشاركة مع أن هؤلاء الأشخاص لا يكون لهم نصيب فى التكنولوجيات المتقدمة، أو دخل في الممارسات متى انتهى ما يقدم لهم من حوافز.
- المشاركة بالاستثارة: يشارك الأفراد بأن يتم استثارتهم وبالإجابة على أسئلة معينة، والعملية الإستثارية هذه لا تعترف بأي حق لأولئك الأفراد فى الإسهام فى اتخاذ القرارات والمهنيون أو المتخصصون ليس عليهم أي التزام بأن يعملوا بآراء الناس.
- المشاركة السلبية: يشارك الشباب بأن يتم إخبارهم بما اتخذ من قرارات وتتمن هنا المشاركة من طرف واحد تقوم بها الإدارة العامة أو إدارة المشروع دون أى نوع من الاستماع لاستجابة الشباب.
- المشاركة الاستقلالية: ليست سوى تظاهر أو ادعاء.

وتنقسم المشاركة إلى الآتي[٩٥]:

- المشاركة النظامية: وهى مشاركة المواطنين فى أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة، ومجالات العمل المتعددة، ويمكن قيامها عن طريق العضوية فيها أو عن طريق المشاركة فى أنشطتها كالمشاركة بالرأي أو المال، أو الانتفاع بخدماتها دون أن تكون هناك ضرورة للعضوية فيها أو تولى وظيفتها، وهى غالبا محدودة بوقت معين، ولها برنامج محدد.
- المشاركة الغير نظامية: وهى مشاركة بين الأفراد وبعضهم، وهى ليست منظمة بعضوية، وغير محددة ببرنامج معين، أو زمن معين، بل تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد بالمجتمع.

- **شروط نجاح المشاركة السياسية** :

تفترض المشاركة السياسية توفر العديد من الاتجاهات والمهارات المتنوعة، من مؤسسات وأبنية، وتدريبات لجعل المواطنين يقبلون عليها وتتعدد أنماط ومستويات المشاركة وفق تعدد الفرص المتاحة، فالمشاركة السياسية تكون

[٩٥] عبد الخالق محمد عفيفي: الخدمة الاجتماعية (أسس وطرق ومجالات)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٣، ص ٢٩٧

فاعلة عندما تأتى النتائج السياسية. أي المخرجات فى شكل قرارات أو سياسات مطابقة ومباشرة لما يقصد إليها المشاركون، وهناك مجموعة من الشروط اذا ما توفرت تكون المشاركة السياسية فاعلة، ويحدد أحد الكتاب هذه الشروط فى الآتي[٩٦].

- حرية عامة للحركة والكلام: وتعتبر معيار مبدئى لديمقراطية المشاركة السياسية يمثل هذا المعيار اتاحة واسعة لإنتقاد الحكومة، وممارسة الضغوط من الأفراد والجماعات على الدولة.
- النهوض بالشعب وقطاعاته العامة: فالديمقراطية والمشاركة لا يمكن تصورها دون شعب فدور الرجل العادى يصبح مركز اهتمام القادة السياسيين فى ظل الديمقراطية، فيجب على الحكومة أن تبذل جهودها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مطالب الشعب واهتماماته.
- الدستورية والرقابة السياسية: بحيث لا تحتكر جهة ما بمفردها للسلطة.
- حراك سياسي واجتماعى عالى نسبيا: بمعنى أن تكون حركة الأفراد لأعلى وأسفل من نفس الجيل فى السلم الاجتماعى متاحة وغير قاصرة على طبقات أو جماعات معنية فى المجتمع.
- مستوى عالي نسبيا من عدم الرضا الشعبى: فالمنافسة الاجتماعية المكثفة تطرح تأثيراتها على الشخصية، ففى المجتمع الديمقراطي تسيطر فيه الضغوط المباشرة على الفرد كى يطور من وضعه ومركزه ويكتسب المهارات الجديدة.
- الإقلال من قيمة الزعماء: فالزعماء فى النظم الديمقراطية يشكون فى أنهم غير مسموعين ولا ينقاد إليهم الأتباع.
- تلاشى استخدام القوة من جانب السلطة: وتعاظم الجهود نحو التعليم والإنجاز الاقتصادي وهى مؤشرات لوجود المشاركة السياسية ولديمقراطية النظام.

- **مقومات المشاركة الفاعلة للشباب**:

لابد أن تقوم الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة وفي مقدمتها الجامعات بخلق المناخ الملائم الذي يتيح الفرصة للشباب كى يشارك فى كافة الأنشطة والجهود فى كافة مناحى الحياة.

وياتى ذلك من خلال توفير المقومات التالية[٩٧]:

١. **إعداد قاعدة بيانات أولية عن الشباب**:

تتضمن قاعدة بيانات الجوانب التالية:

- تعداد الشباب فى المجتمع المصرى.
- توزيعهم على الفئات العمرية.

---

[٩٦] عبد الغفار رشاد محمد: التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ص ٣١٤ – ٣١٥

[٩٧] السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٦ – ٨٦

- التوزيع الجغرافى بين الريف والحضر.
- المستويات التعليمية.
- توزيعهم من حيث الجنس.
- الوضع الاقتصادى.
- الحالة الاجتماعية.
- الانتماءات العقائدية
- قضايا الشباب ومشكلاته.

وعلى ضوء ذلك يمكن رسم خريطة إحصائية دقيقة لخصائص وسمات الشباب المصرى تمكن المخطط من إعداد الخطط والسياسات الناجحة.

٢. **دراسة المؤسسات العامة فى مجال رعاية الشباب**:

والاستفادة من إمكانيات هذه المؤسسات والإلمام بجوانب معينة منها:

- مدى إقبال الشباب على التعامل مع هذه المؤسسات
- مدى نجاح المؤسسات فى تلبية احتياجات الشباب.
- مدى التزام تلك المؤسسات بالأسلوب الديمقراطى فى التعامل مع الشباب.
- المشاكل والعقبات التى تعترضها فى تأدية رسالتها.

٣. **حل مشاكل الشباب وتأدية وتلبية احتياجاته**:

مما لاشك فيه أن اهتمام الدولة – بمؤسساتها المختلفة – بحل مشاكل الشباب وتلبية احتياجاته سينعكس ايجابيا على مشاركة الشباب الفاعلة فى كل ما يجرى على أرض مصر.

٤. **تنمية وعى الشباب بقضايا مجتمعه**:

فالإنسان لا يشترك فى موضوع يجهل أبعاده، ومن ثم فانه ينبغى ترسيخ قيم الديمقراطية فى وجدان الشباب بالإعداد الجيد للشباب وإكسابه قيم التعاون والمشاركة، كما ينبغى أيضا شرح المصطلحات الجديدة تتردد فى المجتمع كالخصخصة والعولمة والنظام العالمى الجديد حتى يمكن خلق رأى عام مؤمن بقضايا المجتمع المختلفة مع ربطها بالمصلحة المباشرة للشباب.

٥. **التعبير عن المشاركة كواجب دينى**:

فعندما يتلقى الشباب عبر مؤسسات التنمية المختلفة ما يلقى الضوء على موقف الإسلام من المشاركة واعتبارها واجبا دينيا، فان تلبية الشباب لهذا الواجب ستتم بسرعة وتكون أكثر فاعلية، فقد امتدح القرآن الكريم الجماعة التى تعتمد الشورى منهاجا لحياتهم " وأمرهم شورى بينهم الشورى/ ٣٨.

كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حث على الاهتمام بأمور المسلمين شرطا للانتساب لعضوية المجتمع المسلم فيقول " من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم " ويقول أيضا " استعينوا على أموركم بالمشاورة " ولقد استشار صلى الله عليه وسلم أصحابه فى معظم الغزوات وفى مواقف كثيرة ونزل على رأيهم فيها واستجاب لمشورتهم.

٦. **اعتماد نظرية الحوافز**:

فإذا تم إيجاد الربط بين المشاركة وما يسميه علماء النفس بالجزاء فان هذا يؤدي إلى تعظيم المشاركة وتفعيلها، فعندما يمنح الشاب حافزا ماديا أو معنويا فان ذلك يؤدى إلى حدوث تأثيرين إيجابيين:

- رفع معنويات المشارك لبذل المزيد من الجهد.
- تقديم النموذج الذي يمكن أن يحاكى الآخرين.

٧. **اقتناع القيادة بأهمية دور الشباب**:

فلابد أن تعمل القيادة على تهيئة الظروف المناسبة لإدماج الشباب فى المشاركة فى أنشطة المجتمع، وتأتى ذلك من خلال:

- تطوير دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني لاستيعاب الشباب وتدريبهم على التعامل مع مختلف القضايا.
- الاهتمام بعمل استطلاعات دورية للشباب لمعرفة آرائهم تجاه قضايا المجتمع.
- أن تحتفظ بعض مؤسسات ومنظمات المجتمع ببعض الأدوار القيادية للشباب المتميزون دون التقيد بالعوائق البيروقراطية.

٨. **توافر النموذج والقدوة**:

وفى ضوء ذلك يجب أن تحرص القيادات وفي مقدمتها القيادات الجامعية على أن تكون مثالا للحفاظ على الوقت والصدق فى القول والانضباط فى العمل،فالأخلاق الفاضلة دعاية صادقة.

- **المهارات السياسية التي يجب أن تنميها الجامعة لدى طلابها**:

تشمل تلك المهارات ما يلى:

١. **مهارة القيادة**

تتضمن مهارة القيادة القدرة على إقامة علاقة اتصال بين طرفين يحاول أحدهما التأثير فى سلوك الآخرين وتوجيههم نحو تحقيق أهداف معينة، وبهذا المعنى فإن للقيادة قدرة تأثيرية فى التابعين حيث يقوم القائد بالتأثير فى التابعين له من خلال الاتصال بهم وإمدادهم بالمعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بسير العمل[٩٨]، وينظر إليها علي أنها مجموعة أنشطة ينتج عنها أنماط متناسقة لتفاعل الجماعة من أجل إيجاد حلول للمشكلات التى تواجه المنظمة. ما تعني أنها عملية تأثير وتفاعل بين صفات القائد الشخصية وخصائص التابعين. والقدرة التأثيرية للقائد فى التابعين يمكن أن تتم من خلال السلطة التى يتمتع بها القائد والتى تأخذ عدة أشكال أهمها:

- السلطة التى يستمدها القائد الإدارى من خلال موقعه على الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الحزب.
- السلطة التى يستمدها القائد من خلال خبراته.

---

[٩٨] محمد سالم: الإدارة المعاصرة، القاهرة، مكتبة عين شمس ٢٠٠٠، ص ١٩٢، ١٩٣

◄◄ سلطة القائد الإدارى المستمدة من قدرته على إقناع الآخرين والتفاعل معهم وكسب احترامهم"[٩٩].

٢. **مهارة العمل التعاونى**:

تتضح مهارة العمل التعاونى أو الجماعى من خلال ما يظهره الفرد من سلوك يكشف عن تفضيله للعمل التعاونى مع الجماعة، واعترافه بأهمية ذلك فى تنمية قدراته ومهاراته حيث الاستفادة من الآخرين أثناء العمل وظهور كفاءة الفرد[١٠٠] فسواء كان العمل رسميا أو تطوعيا نجد انخراط الفرد فى العمل مع الجماعات المحيطة به فى العمل وفى المؤسسات المختلفة. والتنافس الجماعي بين فرق العمل، ومن خلال أعضاء فرق العمل يكون عادة أسمى من التنافس الفردى بحكم أن التنافس الفردى قد تشوبه السلبية فى بعض الأحيان، بينما نجد أن التنافس بين أعضاء فرق العمل، وبين فريق و آخر يغلب عليه الطابع الإيجابى فى معظم الأحيان، وهكذا نجد أن العمق الإيجابى كمرادف للتعاون البناء بين أعضاء فرق العمل من أجل نبذ الأنانية وتغليب مصلحة الجماعة[١٠١] وتتضح مهارة العمل الجماعى في الاشتراك فى الأحزاب والنقابات والمجالس المحلية باعتبارها الدرجة الأولى فى سلم العمل السياسي[١٠٢].

٣. **مهارة الحوار**:

القدرة على مناقشة الآخرين بالأدلة والبراهين بأسلوب هادئ من أجل الوصول إلى الحق، والحوار البناء الذى يقصد به الوصول إلى الحق والعدل ومكارم الأخلاق هو الذى يكون لحمته وسداه الصدق فى القول والعفاف فى السلوك، أما أصحاب الهوى والمصالح الخاصة، والذين امتلأت قلوبهم بالحقد والغرور فهم الذين يجادلون غيرهم بالباطل، ويكابرون بدون حجة أو دليل، ومهارة الحوار تستلزم الموضوعية، ويعنى بها عدم الخروج عن الموضوع الذى هو محل الحوار أو الخلاف فإنه آفة كثير من الناس أنهم إذا ناقشوا غيرهم في موضوع معين تعمدوا أن يسلكوا ما يسمى فى هذه الأيام بخلط الأوراق[١٠٣] ويلعب الحوار دورا مهما فى، تخفيف التوتر الجماعى، وفى مساعدة المجتمع على اتخاذ قرار جماعى، فالجماعة السياسية شأنها شأن الجماعات الأخرى هى دائما فى حالة سعى إلى تحقيق توازن فيما بينها، ومن هنا فإنه يمكن الاستفادة من المفاهيم الأساسية من تفاعلات الجماعة من أجل فهم و تحليل المواقف السياسية، ويرى البعض أن تأثير الحوار على السلوك السياسى للجماعة قد

---

[٩٩] المرجع السابق: ص ١٩٣.

[١٠٠] سمير خطاب: التنمية السياسية والقيم، مرجع سابق، ص ١١٣

[١٠١] سعيد يسن عامر: الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣

[١٠٢] علي الصاوي: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، معهد البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة، (٤ – ٧) ديسمبر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤٥٩

[١٠٣] نفين عبد الخالق: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، معهد البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة، (٤ – ٧) ديسمبر، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٧٦، ١٧٧

يكون شعوريا وقد يكون لاشعوريا، وهم لا يرجعون هذا التأثير على فكرة العقل الجماعى وحدها، ولكن أيضا إلى ذلك الشعور العام الذى قد يتسم بطابع حماسى الذى ما يلبث أن يسيطر على الجانب الآخر من الحوار [١٠٤] ولا تتيح أساليب التربية داخل منازلنا ،،فرص الحوار الذى يربى فى الأبناء القدرة على التعبير عن رأيهم؛ ولذا فمن الضرورى إتاحة فرص الحوار بين الآباء والأبناء؛ لأن الحوار أصبح يمثل الوسيط الغائب بين الأباء والأبناء، وطالما غاب الحوار غابت المشاركة الحقيقية للأبناء بإبداء آرائهم فى جل مشكلاتهم ومشكلات أسرهم ومجتمعهم؛ حيث إن الأبناء حينما يعرفون أن لهم رأيا فيما يدور فى أسرهم ومجتمعهم فإنهم سيحملون عبء تأويل هذه الآراء على أداء و عمل كل فرد طاقته[١٠٥].

٤. **مهارة المشاركة السياسية**:

هي قدرة الفرد على أن يكون له دور إيجابى فى الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المؤسسات الوسيطة، وهناك مستويات عدة للمشاركة، منها: التصويت فى الانتخابات، والاهتمام العام بالسياسة، والمشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة والمناقشات السياسية غير الرسمية، وتقلد أو الترشيح لمنصب سياسي أو إداري[١٠٦].

٥. **مهارة الحرية**:

عند الحديث عن الحرية في السياسة أو " في الفكر السياسي الغربي يجد أن كثيرا من مضامين هذا المفهوم من حيث الأصل العام تندرج عند علماء الإسلام تحت مسمى (المباح) ومعناه التخيير بين الفعل والترك والقاعدة الأصولية المعروفة تقول الأصل في الأشياء الإباحة وهي تعني أن الإنسان حر مسموح له بالتصرف في الحياة كيفما يشاء ما لم يرتكب محظورا شرعيا "[١٠٧]. "وفي العصور كافة على أن الحرية هي الغاية السامية التي تتطلع إليها الأنظمة الحاكمة، والنظريات السياسية، والقوانين الموضوعة لتنظيم العلاقات الاجتماعية . على الرغم من ذلك . فإن الحرية كانت، ولا تزال، بعيدة عن أن يحدد لها معنى معين يقبله الجميع أو أن يتفق بصدد ممارستها على طريقة معينة. وحتى في المجال السياسي حيث يبدو أن للحرية معناها الواضح وهو: عدم استبداد الحاكمين بالمحكومين، وحق المحكومين في المشاركة في إدارة شؤونهم العامة بغير قيود سوى ما تستلزمه مصلحة الجماعة العامة[١٠٨] ".

---

[١٠٤] محمد سيد طنطاوي: أدب الحوار في الإسلام، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٩٧ ص ٢٣.

[١٠٥] مجدي صلاح المهدي: التثقيف السياسي للأبناء ودور الأسرة في تنمية الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير،، القاهرة، نهضة مصر، ص ٩١٢.

[١٠٦] عبد العزيز شادي: مستقبل المجتمع و التنمية في مصر رؤية الشباب مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، ع(٢٢)، ٢٠٠٢، ص ص ٣٥٨، ٣٥٩.

[١٠٧] سعود بن سلمان آل سعود، وآخرون: ١٤٢٧ هـ، النظام السياسي في الإسلام، ط ٢، الرياض، مدار الوطن للنشر، ص١٥٧.

[١٠٨] محمد سليم العوا: ١٤٢٧ هـ، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط ٢، مصر، دار الشروق، ص٢٠٦.

أما عن الحرية فهي تقسم إلى شعب عديدة فهناك حرية الرأي وحرية العقيدة وحرية التعليم وحرية الملكية والحرية الشخصية وقد تنقسم بعض هذه الشعب إلى أقسام أو فروع متعددة، كما هو الحال بالنسبة للحرية الشخصية التي تشمل حرية التنقل وحق الأمن وحرية المسكن وغيره[١٠٩].

ومما هو جدير بالملاحظة أن الجامعة "تبلغ أقصى درجات الفاعلية في التمية السياسية إذا كان ثمة تطابق بين ما تقوله وما تفعله، والعكس يؤدى إلى تواضع تأثيرها والعنصر البشرى المتمثل في المعلم "له تأثير فعال في عملية التنمية السياسية، فالميول والاتجاهات والقيم التي تبدو منه سواء بقصد أو بدون قصد، عادة ما يكون لها دور مباشر في التأثير على التنمية السياسية""[١١٠].

- **نتائج الدراسة**:

- النظام التعليمي بما فيه من أهداف وأنشطة وإدارة وتمويل، يتأثر بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم، ولذا يمكن القول أن المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها الجامعات من المؤسسات الفعالة في التنمية السياسية بما تملكه من مقررات ومناهج مدرسية وأنشطة حرة تمثل المنهج الضمني.
- تستطيع الجامعة بما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية، وبما يُتاح لها من فرص الاتصال والتفاعل والتباين في وجهات النظر، أن تكون من أهم وسائط تكوين الثقافة السياسية للمجتمع وتدعيمها وتجديدها، إذا توافر لها سبل الاستثمار الواعي لإمكانيات الحياة الجامعية، والتواصل الإيجابي والفعال بينها وبين العالم المحيط بها.
- ضرورة تفعيل دور الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها.
- بعد قيام الثورة برزت على الساحة عوامل جديدة أدت إلى تغيير النظرة السياسية حيث أفرزت ثورة الخامس والعشرين من يناير العديد من التحديات خاصة في المجال السياسي وما يرتبط به من ضرورة زيادة وعي الشباب الجامعي بالتنمية السياسية مبادئها والسبل السليمة لممارستها.
- أن ثورة ٢٥ يناير أثرت في الثقافة السياسة للشعب المصري، وأن طلاب الجامعة كانوا أكثر من تأثر بها؛ باعتبارهم من الشباب الذين هم أكثر فئات المجتمع حماسة ورغبة في التغيير، وأكثر مقاومة للقيم السياسية التقليدية، وأكثر استجابة للقيم السياسية الجديدة من ناحية، والذين دعوا إلى الثورة وقادوها من ناحية أخرى.
- تؤثر طبيعة النظام السياسي المصري على الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة في تدعيم التنمية السياسية لدى طلابها.
- لكي تستعيد الجامعة استعادة ثقة الطلاب فيها بعد ثورة ٢٥ يناير، وتستطيع تفعيل دورها في تنمية وتدعيم ثقافتهم السياسية، فإنها مطالبة بأن تفتح

[١٠٩] المصدر السابق، ص٢٠٦.
[١١٠] عبد اللطيف محمود أحمد: التنمية السياسية رهان المستقبل للحفاظ على الهوية القومية، مجلة ثقافة الطفل، المركز القومي لثقافة الطفل، مجلد (١٧)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٠٤.

أبوابها لهم من حيث الاستماع لمطالبهم ومشاركتهم آرائه، والتحدث معهم بلغتهم.

- **توصيات الدراسة:**

في ضوء النتائج التي آلت إليها الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:

- أن تقوم الجامعة باعتبارها تقع فى قمة الهرم التعليمى بنشر وتنمية الثقافة السياسية الديمقراطية بين الطلاب وتشجيع ممارستها لديهم، مع التأكيد على المطالبة بضرورة وضع منهج للتثقيف السياسى والدراسات السياسية، وذلك ضمن المقررات الجامعية لجميع الطلاب فى مختلف الكليات، على نحو يوضح الدور الذى يمكن أن تقوم به الجامعات على صعيد العمل السياسى والعمل العام.
- أن تسعى الجامعة إلى التخلى عن التلقين فى التعليم بحيث تفسح مجالاً أوسع للمناقشة والحوار وفرض النقد والتأكيد على "المسئولية الشخصية" جنبا إلى جنب مع "المسئولية الاجتماعية" عن كل ما يفعله الطلاب ويقولونه، وفى الوقت نفسه يكون هذا هو النهج المتبع فى أجهزة الإدارة العامة فى المجتمع وأجهزة الرأى والتشريع.
- ضرورة عقد مؤتمر قومى للطلاب وذلك لوضع آليات جديدة تهدف إلى التعامل مع قضايا الطلاب، آخذة فى اعتبارها معطيات العصر ومتغيراته مع الحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع المصرى، وكذلك السمات المميزة للجامعة.
- ضرورة تفعيل المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة من خلال نماذج المحاكاة والنشاط الثقافى الذى يدعى له كبار المسئولين والمتخصصين من خلال الآراء المختلفة.
- تفعيل دور الجامعة في إكساب الطلبة لمهارات المشاركة السياسية، وذلك من خلال توفير نشاطات منظمة تشجع الطلبة على الانخراط بها بكل ثقة وأمان.
- طرح بعض المواد التي تتناول موضوعات سياسية تنمي لدى الطلبة قيم المشاركة وتكسبهم مزيدا الثقافة السياسية.
- دعوة الجامعة إلى عقد ندوات ومحاضرات ثقافية سياسية من أجل رفع درجة الوعي السياسي لدى الطلبة.

- **مراجع البحث**

- أحمد حسن يعقوب، طبيعة الأحزاب السياسية العربية، بيروت، الدار الإسلامية، ١٩٩٧.
- أحمد عبد العال الدردير: الشباب والمشاركة السياسية، دراسة ميدانية على شباب محافظة سوهاج، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسيوط،١٩٩٢.
- أحمد عبد الفتاح ناجي، تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، الجزء الأول المنعقد في الفترة ١٠- ١١/٥/٢٠٠٤، ٢٠٠٤.

- أماني عبد الهادى الجوهرى: الأداء الحكومى والاغتراب السياسى فى مصر، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.
- إميل فهمى شنودة : التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كلية التربية، دراسة ميدانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨.
- أورسولا ليندسي (٢٠١٢): الحرية والإصلاح في الجامعات المصرية، أوراق كارينجي، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي. متاح في: http://arabic.Carnegieendowment.org/publications/?fa=4926
- باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، ع٩، بيت الحكمة، صيف ٢٠٠٢.
- برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، تكوين الجماعات الوطنية، دراسات عربية، السنة ٢٢، العدد ١ حزيران ١٩٨٦.
- ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠.
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
- جريدة الأخبار الصادرة بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٩، العدد ٤٨٣٥.
- جلال عبد معوض، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، في علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
- جليل إسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- حسين جميل (حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة)، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٧).
- حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
- حمدى على الفرماوى، ثورة الكرامة المصرية " عودة مصر الشباب والهوية "، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١.
- حنان عبد الحليم رزق، " الانشطة الطلابية وتنمية قيم الانتماء لدي طلاب جامعة المنصورة في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد ٦٨، يناير ٢٠١١.
- حنان مصطفى محمد كفافي: التنمية السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

- خليل، محمد حسن: ثورة ٢٥ يناير الواقع وآفاق المستقبل، الحزب الاشتراكي المصري، ٢٠١١م.
- رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها - مفاهيمها - حمايتها)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥.
- سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٤.
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
- سعود بن سلمان آل سعود وآخرون: ١٤٢٧ هـ، النظام السياسي في الإسلام، ط ٢، الرياض، مدار الوطن للنشر.
- سعيد إسماعيل علي: الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧.
- سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩.
- سعيد يسن عامر: الفكر المعاصر فى التنظيم والإدارة، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨.
- سلوى العوادلى: دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،١٩٩٠.
- سلوى حسن العامري: استطلاع رأي الجمهور المصري في الأحزاب السياسية والممارسة الحزبية، القاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير من (٤- ٧ ديسمبر ١٩٩٣)، المجلد الثاني، ١٩٩٤.
- سمير خطاب: التنمية السياسية والقيم، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع ٢٠٠٤.
- سمير سعد حامد خطاب: التنمية السياسية والقيم، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس،١٩٩.
- سناء الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٢.
- السيد سلامة الخميسي: التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ ١٩٥٢، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١.
- السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الأدوات والآليات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.
- السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠.
- صادق الأسود، محاضرات التنمية السياسية، تأريخ المحاضرة ١٩٨٨/٢/٢٩.
- صالح حسن سميع: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، دراسة علمية موثقة، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨.
- صفاء محمد علي أحمد، الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة، (دراسة ميدانية)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،جامعة الأزهر، ٢٠٠٥.

- طارق محمد عبد الوهاب حمزة: سيكولوجية المشاركة السياسية، دراسة نفسية مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسيا، رساله دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
- عبد الخالق محمد عفيفى: الخدمة الاجتماعية (أسس وطرق ومجالات)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٣.
- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م " تاريخنا القومى فى سبع سنوات(١٩٥٢-١٩٥٩) " ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩م.
- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
- عبد العزيز شادى: مستقبل المجتمع و التنمية فى مصر رؤية الشباب مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، ع(٢٢)، ٢٠٠٢.
- عبد الغفار رشاد محمد: التطور السياسيى والتحول الديمقراطى، المنصورة، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
- عبد الغفار شكر: مفهوم المشاركة السياسية فى مجتمع تعددى، فى نحاد البرعى " محررا ": إصلاح النظام انتخابي أوراق مؤتمر اصلاح النظام الإنتخابى سبتمبر ١٩٩٧، جماعة تنمية الديمقراطية.
- عبد اللطيف محمود أحمد: التنمية السياسية رهان المستقبل للحفاظ على الهوية القومية، مجلة ثقافة الطفل، المركز القومي لثقافة الطفل، مجلد (١٧)، القاهرة، ١٩٩٦.
- عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد٩، تشرين الأول - كانون الأول١٩٨٦.
- عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
- عبد الهادى محمد والي: المجتمع والسياسية، د. ن، ٢٠٠١، ص٩١.
- علاء البشبيشى، ثورة ٢٥ يناير ثورة اخلاقية، شبكة الألوكة المعرفية الثقافية، 17/2/2011 http://www.alukah.net/culture
- علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- على الصاوى: الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، معهد البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة، (٤ — ٧) ديسمبر، القاهرة ١٩٩٣.
- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءات أولوية منة خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (مجموعة باحثين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، (بغداد دار الحكمة ١٩٩٠).

- ختام العناتي، وآخر: ١٤٢٧ هـ، التربية الوطنية والتنمية السياسية، ط ١، عمان بالأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فايز محمد الحديدي، (٢٠٠٧) اتجاهات طلبة الجامعات المصرية نحو الأحزاب السياسية في مصر، مجلة البحوث والدراسات التربوية، المجلد (١٥)، العدد (٧).
- كمال المنوفي: الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٣٤، ١٩٧٩.
- مجدى صلاح المهدى: التثقيف السياسى للأبناء ودور السرة فى تنمية الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغيير، محمد سيد طنطاوى: أدب الحوار فى الإسلام، القاهرة، نهضة مصر.
- محمد رمزي الشاعر: الوجيز في القانون الدستوري، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥.
- محمد سالم: الإدارة المعاصرة، القاهرة، مكتبة عين شمس ٢٠٠٠.
- محمد سعد أبو عامود وآخرون: السياسية بين النمذجة والمحاكاة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٤.
- محمد سليم العوا: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط ٢، مصر، دار الشروق، ١٤٢٧ هـ.
- محمد سيد طنطاوى: أدب الحوار فى الإسلام، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٩٧.
- محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالت المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩.
- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي ،السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثالث، التغيير والتنمية السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٢، العدد٢٥١، يناير ٢٠٠٠.
- مدحت فؤاد فتوح: تنظيم المجتمع السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٦.
- نادية محمود حنفي(٢٠١١): الثورة المصرية نموذج حضاري، الجزء الثاني، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.
- نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- نصر محمد محمود: الانعكاسات التربوية لثورة ٢٥ يناير علي مراكز الشباب دورها في تعزيز قيم المواطنة، المجلة التربوية، العدد الثلاثون، يوليو، ٢٠١١م.
- نفين عبد الخالق: الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، معهد البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة، (٤ – ٧) ديسمبر، القاهرة ١٩٩٣.
- نوال حلمي مرسي عطية: دراسة للأنشطة الطلابية في الجامعة ودورها في تثقيف الطلاب، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

- نورهان الشيخ، وزملاؤها (٢٠١٢): هل حققت الثورة طموحات الشباب ؟ وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- هبة عبد الستار(٢٠١٢): بين فبراير ١٩٤٦، وفبراير ٢٠١١ الثورة الطلابية مستمرة، جريدة الأهرام، ٢٤ فبراير، السنة ١٣٦، العدد ٤٥٧٣٥.
- Calvert Robert: to restore American democracy political education and the modern university, roman and little field education, united state, 2006
- Daxner, Michael &Smith, Hoke (2010) Relationships between the state and the university. Eric, ED 343504.
- Freed Grensten ," Political Socialization" International Encyelopedia of Social Science. Vol xiv. p 55,1968
- Gunasekara, chrys(2004) The third role of Australian universities. Journal of higher education policy and management. Vol. 26, No.3. November,p142.
- Higgs, Philip (2004) Education responsibility: possibilities of a Derridian text for university education. Perspective in Education, Vol.22, No.1 p27-40 (Mar)
- James, J. Duderstadt (2000) New Roles for the 21st Century University, issues in science and technology. Winter (1999-2000), pp.37-44.
- Kalven, Harry (2006) Report on the university’s role in political and social action. Report published in the record, Vol.1, No 1, November.p98.
- Magick Honray, post 16 citizenship in colleges am introduction to effective practice, learning and skills network ،united state, 2007
- Pretty J.N: How people participate in development programs and projects, Participatory Learning for Sustainable Agriculture ،In: London World Development, Vol,23, No 8, 1995, pp 1247 – 1263.
- Queniart, Anne & Jacques, Julie (2004) political involvement a among young women: a qualitative analysis. Citizenship studies, Vol.8, No 2, pp177-193.

****